

اسم المقال: هندسة الذاكرة الاجتماعية لمجتمعات ما بعد الصراع: دراسة حالتي العراق ولبنان

اسم الكاتب: أ.م.د. وليد سالم محمد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1523>

تاريخ الاسترداد: 2026/07/10 21:51 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهدين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



هندسة الذاكرة الاجتماعية لمجتمعات ما بعد الصراع: دراسة حالتي العراق ولبنان

Engineering Social Memory of Post-conflict societies:**Case Study of Iraq and Lebanon**

أ.م. د. وليد سالم محمد*

الملخص

على الرغم من أن المجتمعين العراقي واللبناني شهدا في فترات معينة (العراق بعد عام 2003 ولبنان للفترة الممتدة 1975-1990) صراعاً مجتمعياً هوياتياً دينياً مذهبياً قومياً، استغلت ووظفت فيه الذاكرة الاجتماعية توظيفاً سلبياً زادت معه حدة الصراع وعمق الشرخ المجتمعي، إلا أن عينة الدراسة في كلا المجتمعين كشفت عن رغبة عميقة واستعداد كبير لنبذ الذاكرة المؤججة للصراع. لاسيما وأن عينة الدراسة كشفت أن الماضي رغم أهميته لا يتم استذكاره بوصفه ماضياً ولكن يتم استذكاره للاستفادة من دروسه وعدم تكرارها مستقبلاً، لذلك هناك رغبة لدى العينتان في تذكر الماضي السعيد دون الماضي المؤلم. وانتهت الدراسة إلى الكشف عن إمكانية تفكيك وإعادة تركيب الذاكرة الاجتماعية بما يؤسس لقيام مجتمع موحد مندمج يتجاوز الماضي السلبي المؤجج للصراع، ويركز على مستقبل مؤطر بعلاقته إيجابية ضمن إطار المواطنة.

الكلمات المفتاحية: الذاكرة، الذاكرة الجمعية، الهوية، الماضي، احياء الذكرى، الذاكرة الوطنية

Abstract

Although the Iraqi and Lebanese societies have witnessed at certain periods, (Iraq after 2003 and Lebanon for the period 1975-1990), societal, identity, religious, doctrinal and national conflict, in which social memory was exploited and employed negatively, increasing conflict intensity and the depth of societal rift, however, the study sample in both societies revealed a deep desire and a great willingness to renounce the memory that fuels conflict, particularly it revealed that the past, despite its importance, yet it is not recalled as a past but for the sake of taking advantage of its lessons, in order

*كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل dr_waleedsalim@uomosul.edu.iq

not to repeat them in the future. So, there is a desire to remember the happy past away from the painful one. In conclusion, the study has revealed the possibility of dismantling and re-constructing social memory, in a way that establishes an integrated unified society that transcends the negative conflict-fuelling past and focuses on a future that is framed by a positive relationship within the framework of citizenship.

Keywords: memory, collective memory, identity, past, remembrance, national memory

المقدمة

يرتبط مفهوم الذاكرة بالوعي إذ إن الذاكرة ترتبط بالماضي وما يستجبه الماضي من استحضر الرؤية التاريخية ومن ثم صياغة التصورات والتخيلات لذاك الماضي في الزمن الحاضر، وغالباً ما تؤدي هذه العملية في المجتمعات التي انقسمت على نفسها عامودياً وأفقياً إلى صراع مجتمعي وهو ما حدث في كل من العراق بعد عام 2003؛ ولبنان للمدة 1975-1990، لذا فإن حالة التخلص من آثار الذاكرة المؤججة للصراع تستدعي تفكيك وإعادة تركيب ذاكرة المجتمع بما يؤسس لقيام مجتمع موحد مندمج يتجاوز الماضي السلبي المؤجج للصراع ويركز على مستقبل مؤطر بعلاقه إيجابية ضمن إطار المواطنة وما يستلزمه من شراكة اجتماعية وطنية في المساحة الجغرافية لحدود الوطن بما يعزز قيم الوطن الواحد والمصير المشترك.

وتحاول الدراسة الكشف عن مدى قدرة كل مجتمع من المجتمعين العراقي واللبناني على تجاوز الذاكرة المؤججة للصراع؛ ومدى إمكانية تأسيس ذاكرة وطنية ترسخ الأمن والسلم المجتمعي، عبر الإجابة عن تساؤلات تضمنتها استمارة استبانة لمعاينة (عينة) عشوائية-طبقية غير متجانسة من حيث الدين والمذهب والقومية والبلد، اشتملت على 105 سؤال (الملحق رقم 1) توزعت على خمسة محاور هي: الماضي، تخليد الذكرى، الهوية والحقيقة، توظيف الذاكرة، الذاكرة الوطنية.

ومما يقتضي التنويه أننا ولأسباب فنية تتعلق بشروط وسياقات النشر الأكاديمي لم نتمكن من إدراج وتحليل جميع الأسئلة التي وردت بنموذج الاستبانة؛ لذا تم التركيز على أهم الأسئلة التي تعطي للموضوع أهميته دون الاخلال بالحقيقة، فتم تثبيت بعض الإجابات بشكل جداول وبعضها الآخر جاء بشكل سردي

للأرقام حسب طبيعة مقتضيات الموضوع، ولا يفوتني أن أقدم الشكر والامتنان للزملاء الاكاديميين الذين قدموا المساعدة في تحقيق الاستبانة وتحقيق صدقيتها في العراق ولبنان.

أهمية البحث: تنبع أهمية الدراسة من أن ذاكرة المجتمعين العراقي واللبناني تحمل أطرًا اجتماعية - تاريخية وظفت سياسياً بشكل سلبي، وهو ما يستدعي ضرورة إعادة تنظيم التعاطي مع تلك الأطر بما يسهم في تجاوز حالة التصارع والانقسام إلى حال توطيد السلام الذي تحقق بعد الصراع. وتأتي الدراسة لتبين الذاكرة الاجتماعية للمجتمعين العراقي واللبناني وأثر هذه الذاكرة في العلاقة مع الآخر والموقف منه، وإمكانية بناء ذاكرة وطنية تسهم في ترسيخ السلم المجتمعي داخل كلا المجتمعين.

هدف البحث: تهدف الدراسة إلى المقارنة بين الذاكرة الاجتماعية العراقية والذاكرة الاجتماعية اللبنانية، خصوصاً أن المجتمعين عاشا حالة صراع مجتمعي هوياتي وشهدا انقسامات عمودية وأفقية سياسياً واجتماعياً، كما تهدف الكشف عن مدى توافر إمكانية تفكيك الذاكرة الاجتماعية الموجبة للصراع وإعادة تركيب ذاكرة المجتمع بما يؤسس لذاكرة وطنية ترسخ السلام والأمن الاجتماعي في كلا المجتمعين.

إشكالية البحث: على الرغم من أن تجاوز حالة الصراع والانقسام فيما يتعلق بالذاكرة الاجتماعية يتطلب تفكيك الذاكرة الموجبة للصراع في المجتمعين العراقي واللبناني وإعادة تركيب الذاكرة الاجتماعية على أسس وطنية بما يؤسس لحالة سلام دائم، إلا أن أدوات الدولة الرسمية مازالت تعمل على توظيف ذاكرة المجتمع بما يعزز حالة الانقسام، وهو ما يشهده واقع المجتمعين محل الدراسة من سعة الهوة بين المجتمع ونخبته السياسية من ناحية؛ والصراع السياسي بين الفرقاء السياسيين للحفاظ على مصالحهم السياسية من ناحية ثانية. إذ إن الخطاب السياسي ما زال يركز على الانقسامات العمودية عبر محاصصة طائفية لمؤسسات الدولة الرسمية وهو ما يكرس بشكل أو آخر الذاكرة الموجبة للصراع.

فرضية البحث: تكمن فرضية الدراسة في أن ذاكرة المجتمعين العراقي واللبناني فيها مواطن لتأجيج الصراع، وبالتحديد ما يتعلق بالماضي التاريخي المرتبط بالأسس الدينية التي قادت إلى انقسام المجتمع على أسس هوياتية نتيجة لدوافع مصلحة حزبية سياسية، لذا فإنه لتأسيس سلام دائم بين هويات المجتمع يستوجب الأمر تفكيك الذاكرة الموجبة للصراع بكل ما تتضمنه من أطر اجتماعية هوياتية تاريخية؛ وإعادة تركيب تلك الذاكرة وفقاً لعملية تنشئة اجتماعية سياسية تركز على قيم المواطنة والشاركة في الوطن والقيم الإنسانية؛ ونبذ التطرف والعنف وخطاب الكراهية، عبر إعادة صياغة مناهج التربية والتعليم، وعبر تغيير نمط الثقافة السياسية للمجتمع، وعبر اصلاح منظومة العمل السياسي بما يحقق مجتمعاً متماسكاً ومؤسسات وطنية تعمل بشكل متواصل على توليد الثقة المجتمعية بمؤسسات الدولة.

منهجية البحث: للوقوف على نتائج دقيقة لعينة الدراسة للمجتمعين العراقي واللبناني ولمعرفة أثر الذاكرة الاجتماعية في كلا المجتمعين؛ ولاسيما أنهما خضعا لمدخلات الصراع المجتمعي نفسها، تم اعتماد المنهج الاحصائي ومنهج التحليل المقارن.

حدود البحث: الحدود المكانية: اشتملت دراسة المجتمعين العراقي واللبناني.

الحدود الزمانية: اشتملت دراسة المجتمع العراقي للمدة 2003-2021 والمجتمع اللبناني للمدة 1975-2021

تقسيمات البحث: وللوقوف على ما جاء في إشكالية الدراسة وفرضيتها تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور وكما يأتي:

أولاً: الاطار النظري وتحديد مفاهيم الدراسة

1 : هندسة الذاكرة

يرتبط مفهوم الهندسة بالتصميم والبناء بما يقتضيه من تفكيك وإعادة تركيب الهياكل والبنى لتتلاءم مع التصميم والهدف وهذا هو التطبيق المعرفي لعلم الهندسة الذي يتمحور بأنه "مهارة الاستخدام التطبيقي للعلوم النظرية والخبرات العملية"⁽¹⁾، وبهذا فإن الهندسة وإن ارتبطت بعملية تشييد المباني والعمارات إلا أنها لم تتوقف عند حدود البناء المادي؛ بل تجاوزته إلى بناء الدول والسياسات والمجتمعات بما في ذلك الفكر والإنسان، ولما كانت بعض المجتمعات تنقسم على نفسها أحياناً على أسس هوياتية دينية أو قومية أو ايديولوجية أو مذهبية أو طائفية وغيرها؛ فإن ترسيخ السلام فيها يحتاج تفكيك البنى المسببة للانقسام والصراع وإعادة تركيب وبناء بنى جديدة معززة للتعاون والسلام.

ولما كان الانقسام والصراع في المجتمع الواحد أو بين المجتمعات وما يستلزمه من حشد المناصرين والأتباع يقتضي استدعاء الذاكرة الهوياتية -الذاكرة الجمعية- ؛ فإن وأد الانقسام يقتضي تفكيك وإعادة تركيب الذاكرة الاجتماعية بكل ما يعزز قيم التسامح والتعاون والسلام بدلا من قيم التنافس والتخاصم والانقسام. ومن ثم فإن اصطلاح هندسة الذاكرة يعني تفكيك وإعادة تركيب الذاكرة الاجتماعية لهذه المجتمعات بما يتفق وتفكيك الذاكرة الصراعية الانقسامية ومغادرة أو نسيان مواطن الخصومة

¹ علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية: صناعة الانسان والمواطن، (الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017)،

والتنازع والشقاق، وإعادة بناء ذاكرة وطنية ذات بنى معاصرة متعاونة ومندمجة تحترم خصوصيات الجميع دون استثناء وتقوي بينهم ذاكرة التسامح والتصالح والتعاون والتعايش والسلام.

2: مفهوم الذاكرة الاجتماعية

يكتنف مفهوم الذاكرة الكثير من اللبس والغموض فهو على الرغم من أنه فيزيولوجياً يوحى بقدره الدماغ البشري على استرجاع المعلومات، إلا أنه واقعياً خضعت تلك القدرات لتوظيفات شتى حمل معها المفهوم حمولات الميثولوجيا الدينية تارة وحمولات المعرفة الميتافيزيقية تارة أخرى⁽¹⁾، خاصة وأن المفهوم تجاذبته أبعاد مختلفة يتداخل فيها القديم والحديث؛ الديني والزمني؛ السياسي والاجتماعي؛ النفسي والثقافي؛ الفردي والجماعي؛ وغيرها من الأبعاد التي جعلت المفهوم عرضة للأدلجة والتسييس مما زاد في ليبسه وغموضه.

ونظراً لكون موضوع الذاكرة بصفة عامة يتعلق بفعل التذكُّر واستدعاء الماضي في دائرة الحاضر، إذ إنَّ الماضي هنا يتداخل مع قراءات معينة للتاريخ. ومن ثم وجود وشائج قوية بين الذاكرة والتاريخ بالشكل الذي دفع بعض الباحثين للتشديد على فكرة أن الذاكرة هي مادة التاريخ الأساسية⁽²⁾. وإذا كان التاريخ يُحيلنا إلى أحداث وقعت فيما مضى ويحيلنا إلى نوع من المعرفة تكونت عن تلك الأحداث، فإن الذاكرة تُحيلنا إلى الآليات الخاصة بتمثل ذاك الماضي وتخيله ومن ثم استدعائه؛ كما تُحيلنا إلى المسارات الخاصة بتبلور هذا التمثل اجتماعياً وسياسياً وثقافياً في زمن الحاضر⁽³⁾.

ولما كانت الأحداث تحدث في مجتمع بشري وتتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للمجتمع فإن الذاكرة والحال هذه ذات أطر اجتماعية متعددة. إذ إن الوقائع والأحداث الخاصة بهذا المجتمع شكلت إطاراً للماضي بمرجعية اجتماعية لا تتعلق بفرد بعينه أو بجماعة اجتماعية بعينها وإنما بعموم المجتمع بما فيه من قيم وعادات وتقاليد وثقافة، لأن أي حدث يحدث في المجتمع يلقي بظلاله على الجوانب الأخرى للمجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما يلقي بظلاله على حياة ومسارات عموم المجتمع. ومن هذا الفهم انطلق بعض الباحثين في تصوراتهم للذاكرة الاجتماعية حين أكدوا أن الذاكرة تعتمد على البيئة الاجتماعية⁽⁴⁾.

¹ ياسين اليحياوي، الذاكرة الجمعية موضوعاً للبحث التاريخي: دراسة في نماذج مختارة من مؤرخي الجيل الثالث لمدرسة الحوليات، مجلة أسطور، العدد 7، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار 2018)، ص111
² موريس هالبواش، الذاكرة الجمعية، ترجمة: نسرين الزهر، (دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع، 2016)، ص10.
³ ياسين اليحياوي، مصدر سابق، ص111.

⁴ Maurice halbwach, the social frameworks of memory, in: Donald N. Levinea and Morris Janowitz (edit), The Heritage of Sociology, (Chicago, Chicago press, 1992), p.37.

واستناداً لذلك فإن الذاكرة تقوم بعملية استحضار الماضي حين توضع الذكريات في سياق البيئة التي نشأت فيها سواء أكانت عائلة أم حزب أم جماعة وغيرها⁽¹⁾، بمعنى أن التركيز يكون على الإطار الاجتماعي الذي يتفاعل فيه الأفراد ويقومون بكل تفاعلاتهم الاجتماعية؛ ومن ثم فإن المجتمع هو الميدان الذي يكتسب فيه الفرد ذكرياته وفيه يسترجعها. وهذا يعني ضرورة التمييز بين نظامين؛ الأول يتعلق بالأفراد يدركه كل أفراد المجتمع وهو يتعلق بحياتهم والأحداث التي يعيشونها والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بينهم بما فيها من معطيات وجدانية ونفسية، والثاني يتعلق بالمجتمع فهو نظام اجتماعي يشتمل على كل ما يدين ويعتقد به ويمارسه المجتمع من أعراف وقيم وتقاليد ومعتقدات ولغة وطقوس اجتماعية وتصورات وتمثيلات جمعية⁽²⁾. وبهذا فإن فعل التذكر على الرغم مما يكتنفه من فعل بيولوجي إلا أن تحقيقه غير ممكن إلا في ظل إطار اجتماعي يحتويه⁽³⁾، فالبيئة الاجتماعية أو الوسط المكاني له تأثير على الأفكار والعادات والقيم وطرق التفكير والعيش ومن ثم سيكون هذا الوسط الاجتماعي جزءاً من الشخصية الاجتماعية للأفراد⁽⁴⁾. ووفقاً لما تقدم فإن الذاكرة الاجتماعية لا تتوقف عند حدود الذاكرة الفردية بقدر ما هي عملية تضمين الذاكرة الفردية في إطار تفاعلها الاجتماعي، إذ إن الذكريات الفردية لا يمكن لها أن تكون فعالة إلا في وسطها ومحيطها الاجتماعي؛ ومن ثم فإن الذاكرة تنشط في سياق التذكر عندما تستند إلى الذكريات الأخرى وهي بذلك تخلق فضاءً مشتركاً بين الذكريات الفردية ضمن المحيط الاجتماعي سواء أكان العائلة أم الجماعة أم الأصدقاء أم المدينة وغيرها، أي إن المحيط الاجتماعي يؤثر في عملية التذكر⁽⁵⁾ بوصفه المخزون المعرفي والتراكم الذاكراتي للمجتمع⁽⁶⁾، الذي ستستخدمه الذاكرة لإعادة بناء الماضي في الحاضر⁽⁷⁾، لذا يُعد شرطاً لازماً لعملية التذكر.

¹ Can bilsel , Architecture And the social frameworks of memory: a postscript to Maurice Halbwachs " collective memory", International Journal of Architecture and planning, vol.5 ,No.1, 2017,p.4.

² كريستيان تيليغا، علم النفس السياسي: رؤية نقدية، ترجمة أسامة الغزولي سلسلة عالم المعرفة، (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص 145.

³ زهير سوکاح، حقل دراسات الذاكرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية: حضور غربي وقصور عربي، مجلة اسطور العدد 11، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني 2020)، ص 36.

⁴ موريس هالبواش، مصدر سابق، ص 145.

⁵ Christian Gudehus and et al. , Gedächtnis und Erinnerung: Ein interdisziplinäres Handbuch, (Stuttgart, J.B. Metzler, 2010), p.109,282 .

⁶ Ibid., p. 284. Floyd N. House, (Reviews) Les Cadres Sociaux de la Memoire. By Maurice Halbwach , The American Journal of Sociology, Vol. 31, No. 3, (Chicago, University of Chicago Press, 1925), p.391.

⁷ Ibid., p.282.

ووفقاً لما تقدم فإن عملية استحضار الماضي - سواء الذاكرة الفردية أم الذاكرة الجماعية - تخضع لتأثيرات البيئة الاجتماعية المحيطة فتتأثر بها وتتوثر فيها في الوقت نفسه؛ عبر استدعاء الماضي وتخيله وتمثله في الحاضر ويؤدي الوعي دوراً مهماً في هذا التخيل والتمثل، إذ إن وعي الذات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالذاكرة⁽¹⁾، فالذاكرة والحال هذه لا تعيد إنتاج الماضي كما هو (كماضي) بقدر ما تعتمد إلى تمثله وتصور ذلك الماضي في الحاضر، فهي إحالة لآليات تمثله وتصوره الماضي واستدعائه؛ وأنساق تبلور ذلك التصور والتخيل اجتماعياً وثقافياً ونفسياً⁽²⁾، ومن ثم فإن هذا التمثيل والتخيل المرتبط بالوعي يحيلنا إلى تحديد إطار الوعي بالهوية في سياق أنا وهم. وبذلك بات مفهوم الذاكرة الاجتماعية يُستخدم لاستكشاف العلاقة بين الهوية الاجتماعية والذاكرة التاريخية، ويلفت الانتباه إلى السياقات الاجتماعية التي يشكل فيها الناس هوياتهم الجماعية ويناقشون تصوراتهم عن الماضي⁽³⁾، وبما أن هذا الأمر يحيلنا إلى تحديد إطار الوعي بالهوية فإن ذلك يستوجب دراسة الذاكرة الجمعية.

3: الذاكرة الجمعية

الذاكرة الجمعية هي ذاكرة الجماعة، فلما كان الإنسان اجتماعياً بطبعه فإنه لا يستطيع العيش خارج إطار الجماعة البشرية التي ينتمي إليها، وبما أن عملية التذكر تتأثر وترتبط بالمحيط الاجتماعي للمجتمع فذلك يعني أن ذاكرة الفرد لا يمكن أن تستذكر كل ماضيها لوحدها فلا بد أن تركز في ذكرياتها على ذاكرة الجماعة.

والذاكرة الفردية هي جزء من الذاكرة الجماعية وكلما كان هناك ارتباط بين الفرد والجماعة كانت ذاكرة الفرد حية بما تزخر به ذاكرة الجماعة، فالجوهر الرئيس للذاكرة أن تبقى مرتبطة بالجماعة طالما أن الفرد في كنف الجماعة، فالذكريات على الرغم من أنها تعبر عن أحداث تعيننا وحدنا إلا أنها ذكريات جمعية لأننا شهدناها وعشناها مع جماعة ولم نكن وحدنا نهائياً لذلك هي ذاكرة جمعية⁽⁴⁾.

وهذا يعني أن هناك إطاراً مجتمعياً لفعل التذكر عند الأفراد؛ الناتج عن تفاعل الفرد ضمن محيطه الاجتماعي، وهذا التفاعل يحصل مع أفراد وجماعات مما يؤسس لنسق جماعي يتيح ويبيح أن تكون "التجارب الذاتية للفرد قابلة للتذكر والتفسير جمعياً... ومن ثم فإن هذا النسق الجماعي يعد شرطاً

¹ جويل كاندو، الذاكرة والهوية، ترجمة وجيه اسعد، (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص 70.

² محمد جيدة، التاريخ والذاكرة، مجلة يتفكرون، العدد 2، (الرباط، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2013)، ص 52.

³ Scot A. French, What is Social Memory, Southern Cultures, Vol. 2, No. 1, North Carolina, University of North Carolina press, 1995), p.9.

⁴ موريس هالبواش، مصدر سابق، ص 45-46.

ضرورياً لوجود الجماعة نفسها"⁽¹⁾، وهذا يحيلنا إلى أن هناك تأثيراً متبادلاً بين الذاكرة الفردية والذاكرة الجمعية، لاسيما أن كلاهما متضمنة في نسق العلاقات الاجتماعية التي تحدث داخل الإطار الاجتماعي للمجتمع.⁽²⁾

والذاكرة الفردية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالذاكرة الجمعية. وبما أن الجماعات الاجتماعية متعددة؛ لذا تكون الذاكرات الجماعية متعددة بالضرورة؛ ومن ثم فإن كل جماعة تمتلك ذاكرة خاصة بها، وبفعل التذكر الجمعي فإن كل جماعة تؤسس لهوية خاصة بها، وبذلك تكون ذاكرتها الجمعية تفسيراً خاصاً لماضيها المشترك، وهي بهذه الصياغة تمنح الجماعة هويتها الخاصة؛ ومن ثم تكون الهوية الجمعية تعبيراً عن التفسير المشترك للماضي؛ فهي باستدكار ماضيها المشترك تنتج صياغات وتمثلات وتصورات للجماعة عن ذلك الماضي لتوظفه في حاضرها، وهي بإطارها الهوياتي هذا تسعى لتحويل تلك التمثلات والتصورات والتخيلات لماضي الجماعة إلى ماضي حاضر في واقعها ولما يجب أن تكون عليه في مستقبلها.⁽³⁾

ومن جهة أخرى تتصف الذاكرة -الفردية أو الجمعية- بأنها ذاكرة انتقائية تنتقي من الماضي أحداث معينة لتضفي عليها صفةً معيارية؛ الأمر الذي يعطي دفعاً معنوياً لها من ناحية؛ وبعداً إلزامياً لماضيها من ناحية أخرى؛ وهو ما يسهم في ترسيخ الهوية الجماعية ضمن إطار المعيارية والإلزامية وبذلك قد يرتقي الماضي المنتقى إلى درجة التقديس والقدسية كما هو الحال في كثير من الروايات التاريخية المرتبطة ببعده ديني أو مذهبي أو قومي أو طائفي⁽⁴⁾.

من مثل ما شهدته الصراع الصربي -البوسني ذي الخلفية الدينية، وصراع الهوتو-التوتسي في رواندا ذي الخلفية القبلية في أواخر القرن الماضي.

واستناداً لما تقدم يتبين أن الوظيفة الاجتماعية للذاكرة تتمركز في تأسيس الروابط والشائج القوية بين الفرد والجماعة. إذ لما كانت الذاكرة تقوم بعملية تذكر منتقاة من الماضي؛ ومحاولة إعادة بناء الماضي في الحاضر، فذلك يعني أن الوظيفة الأساسية للذاكرة هنا هي الربط المصيري بين وجود الفرد ووجود الجماعة، وهو ما يعني فعل التأسيس للهوية المشتركة بين الفرد والجماعة من ناحية؛ وضمان

¹ زهير سوکاح، حقل دراسات الذاكرة، مصدر سابق، ص 36.

² زهير سوکاح، حقل دراسات الذاكرة، مصدر سابق، ص 43.

³ المصدر نفسه، ص 36-37.

⁴ Jan Assmann, Das kulturelle Gedächtnis, Erwägen, Wissen, Ethik , vol.13, no.2, (Lucius & Lucius, Stuttgart, 2002), p.243.

ديمومة هذه الهوية في حاضر الجماعة ومستقبلها من ناحية ثانية؛ خصوصاً أن ماضي الفرد لا يمكن استعادته ولا يمكن إعادة بنائه إلا ضمن الجماعة وحاضرها. ومن ثم فإن استعادة الماضي ضمن حاضر الجماعة ومستقبلها هو تأسيس وترسيخ لهوية الجماعة التي هي بالمحصلة هوية الفرد التي يتمسك بها ويعبر ويدافع عنها. (1)

وقد خضع مفهوم الذاكرة لتحليلات وتأويلات عدة على أيدي بعض المهتمين بما عُرف بعلم اجتماع الذاكرة؛ ولا بد لنا للإحاطة بالمفهوم أن نُعرج سريعاً على أهم من تناولوه بالشرح والتفسير:

1- موريس هالبواش ((^{2*}) Maurice Halbwachs) : يعتقد موريس هالبواش أن الذاكرة الجمعية هي تركيب مكون من الذاكرات الفردية؛ إذ إن الذاكرة الفردية لا يمكن أن تحيا بمعزل عن الذاكرات الفردية الأخرى؛ فذاكرة الفرد لكي تستعيد ماضيها وذكرياته لا بد أن تستند على ذاكرات الآخرين. إذن النقطة الجوهرية عند هالبواش هي أن الذاكرة الفردية مرتبطة بالجماعة؛ فطالما كان الفرد جزءاً من الجماعة وباقياً فيها كان بمقدوره استحضار ذكرياته وأحداثها؛ وبهذا تصبح الجماعة الوعاء الذي يحوي الذاكرات الفردية ويحركها. (3)

من ناحية أخرى فإن الذاكرة الجمعية لا تتوقف عند حدود تعزيز ذاكرة الأفراد فحسب؛ بل تمتد إلى أن تكون المصدر الوحيد للذكريات التاريخية التي لم يعيشها الأفراد بأنفسهم وإنما عاشها من سبقهم (4). وبذلك فإن الفرد سيتبنى وجهة نظر الجماعة وتفسيرها للأحداث ويستخدم مفاهيمها الخاصة المشتركة بين أعضائها ويدافع عنها حتى تنمهي ذاكرته مع ذاكرة الجماعة (5). ويعتقد هالبواش أن مركز الثقل في هذا التماهي هو ارتباط الذاكرة الجمعية "بالإطار المكاني وتأثير الوسط المادي" إذ إن الإطار المكاني يؤثر في صياغة العادات والتقاليد والقيم وطريقة الحياة، مما ينشئ وسطاً مادياً يعبر عن شخصية الجماعة

¹ زهير سوكاح، الهوية بين الكتابة التاريخية و الذاكرة الجماعية: نحو نموذج ذاكراتي فلسطيني، مجلة روى تربوية، العدد 27 ، (رام الله، مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، 2008)، ص82.

^{2*} موريس هالبواش(1877-1945) عالم اجتماع فرنسي، يعد من أهم مؤسسي ما عرف بعلم اجتماع الذاكرة، أهم مؤلفاته كتاب الأطر الاجتماعية للذاكرة؛ وكتاب الذاكرة الجمعية.

³ موريس هالبواش، مصدر سابق، ص52-53.

⁴ المصدر نفسه، ص 74.

⁵ المصدر نفسه، ص48.

التي يتقمصها الفرد، لهذا الذاكرة الجمعية بحسب هالبواش ترتبط بالمكان وتتدمج معه⁽¹⁾. بل إن وظيفتها الرئيسية هي تأسيس الهوية المشتركة للجماعة وضمان استمراريتها⁽²⁾.

2- جاك لوغوف (^(3*) Jacques Le Goff): ركز جاك لوغوف على العلاقة بين التاريخ والذاكرة؛ فمنذ فجر التاريخ هيمنت فكرة "تشكيل بنية الذاكرة الاجتماعية على مشكلات التطور البشري"⁽⁴⁾. ويرى أن الذاكرة هي بمثابة مادة أساسية للتاريخ بل هي مادته الأولية، لذا هي آلية لمعالجة الماضي ولكنها تخضع للبيئة الاجتماعية ومؤثراتها السياسية والاجتماعية والفكرية؛ وهذا الخضوع يدفع نحو خضوعها للأدلجة والتوظيف السياسي. لذا كانت الذاكرة الجمعية رهاناً مهماً وحاسماً في الصراع من أجل الهيمنة على السلطة⁽⁵⁾، فهي على الرغم من أنها مرجع للتاريخ؛ بل هي مرجع ديناميكي الحركة من التاريخ وللتاريخ إلا أنها لا تسعى لإنقاذ الماضي لأنه ماضي؛ بل تسعى لإنقاذه بهدف الاستفادة منه وتطويره لخدمة أغراضها، وبهذا يكون الماضي مرتين جزئياً في الحاضر⁽⁶⁾. لذا يُعد لوغوف أن الذاكرة عنصر أساسي للهوية، وبذلك ينتهي إلى أن الماضي ليس التاريخ بل هو موضوع للتاريخ كما أن الذاكرة ليست التاريخ بل هي أحد مواضيعه⁽⁷⁾.

3- بيير نورا (^(8*) Pierre Nora): على خطى هالبواش يرى بيير نورا هو الآخر أن المحيط الاجتماعي يلقي بظلاله على الذاكرة، لكنه يختلف عن هالبواش حين ركز على "المقابل الحسي للذاكرة الجمعية"⁽⁹⁾. فالذاكرة على الرغم من أنها "معالجة للماضي" إلا أنها "تخضع للبنى الاجتماعية

¹ المصدر نفسه، ص 154، ص 156.

² زهير سوكاح، الهوية بين الكتابة التاريخية و الذاكرة الجماعية، مصدر سابق، ص 82.

^(*) جاك لوغوف مؤرخ فرنسي (1924-2014) أهتم بدراسة التاريخ والتاريخ الشفوي وعلاقته الذاكرة ومن أهم مؤلفاته كتاب التاريخ والذاكرة ؛ وكتاب التاريخ الجديد.

⁴ جاك لوغوف، التاريخ والذاكرة، ترجمة جمال شحيد، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 166.

⁵ المصدر نفسه، ص 10، و ص 105.

⁶ المصدر نفسه، ص 168، و ص 211.

⁷ المصدر نفسه، ص 166، ص 209.

^(*) بيير نورا مؤرخ فرنسي ولد عام (1931) أهتم بموضوع الذاكرة وعلاقتها بالهوية؛ من أهم مؤلفاته كتاب أماكن الذاكرة

⁹ جاك لوغوف، مصدر سابق، ص 82.

والأيدولوجية والسياسية⁽¹⁾، فالذاكرة تتعلق بما تحمله الجماعة الاجتماعية من تصور للماضي وكيف تستخدم الماضي وكيف تعيشه في الحاضر⁽²⁾.

لذلك طرح نورا فكرة أماكن الذاكرة بوصفها نقاط مرجعية للذاكرة الجمعية⁽³⁾ -المقابل الحسي للذاكرة الجمعية- وهي تشمل كل ما يساعد على استرجاع وتذكر الماضي⁽⁴⁾ من فضاءات جغرافية وأبنية مادية وأعمال فنية وأدبية وأفعال وممارسات ذاكراتية،⁽⁵⁾ ترتفع لتصل الى مرتبة الإشارة والرمز⁽⁵⁾. ولأماكن الذاكرة عند نورا أبعاداً مادية ووظيفية ورمزية⁽⁶⁾ تجعل من الشيء المادي الملموس ومن المفهوم المجرد مكان ذاكراتياً⁽⁶⁾؛ فالأبنية والقصور ونصب الجندي المجهول على الرغم من أنها تحمل بعداً مادياً ملموساً إلا أنها في الوقت نفسه تشتمل على بعد رمزي يتمثل بالقيمة المعنوية التي يحملها البناء أو نصب الجندي المجهول أو الاحتفال بالذكرى الاستقلال أو النصر، لذا فإن هذه الأبعاد لأماكن الذاكرة تحدد وظيفة محددة (البعد الوظيفي) التي تجعل من الاحتفال بالذكرى أو زيارة النصب محاطاً برمزية تجعل من تلك الممارسات والأفعال ذات طبيعة جمعية مشابهة للطبيعة الجمعية لأماكن الذاكرة، وبذلك فإن هذه المباني والنُصب والقصور (أماكن للذاكرة) لها بعداً هوياتياً جماعياً مرتبطاً بأماكن الذاكرة .⁽⁷⁾

4-جان إسمن (^(8*)Jan Assmann): يربط جان إسمن بين الذاكرة والهوية والذاكرة والثقافة (الحضارة)، ويعتقد أن في كل ثقافة (حضارة) يرتبط الأفراد بمعايير وقيم وتجارب خاصة بهم ومن ثم بذاكرة خاصة بهم؛ وهذه المعايير والقيم والتجارب هي التي تحدد شخصيتهم وتحدد هويتهم والرموز الخاصة بهذه الهوية⁽⁹⁾. وبهذا يؤسس ما سماه بالذاكرة الثقافية (الحضارية) إلى جانب الذاكرة الفردية،

¹ المصدر نفسه، ص 10.

² المصدر نفسه، ص 162.

³ Meir Litvak, Palestinian Collective Memory and National Identity, (New York: Palgrave Macmillan, 2009), p. 13.

⁴ James V. Wertsch , Collective Memory , In: Pascal Boyer and James V. Wertsch (Edi), Memory in Mind and Culture, (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), p.125.

⁵ يان اسمن، الذاكرة الحضارية: الكتابة والذكرى والهوية السياسية في الحضارات الكبرى الأولى ، ترجمة عبد الحليم عبد الغني رجب، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 102.

⁶ زهير سوکاح، حقل الدراسات الذاكرة، مصدر سابق، ص 37.

⁷ المصدر نفسه، ص 38.

^(8*) جان اسمن عالم آثار الماني ولد عام (1938) أهتم بموضوع الذاكرة والحضارة ومن أهم مؤلفاته الذاكرة الحضارية .

⁹ Dietrich harth , The Invention of Cultural Memory , in: Astrid Erll and Ansgar Nunnin (edit.) (edit.) , Cultural Memory Studies, (Brlin ,Walter de Grugter, 2008), p. 86.

ويعرف الذاكرة الثقافية بأنها شكل من أشكال الذاكرة الجماعية والتي تؤسس لهوية جماعية/ثقافية (حضارية) معينة للجماعة المشتركة في هذه الثقافة .⁽¹⁾

ويقسم إسمن الذاكرة الى قسمين الأول هو الذاكرة التواصلية-وهي ذاكرة آنية قصيرة المدى- التي تشكل آلية التواصل اليومي المتزامن بين الافراد، والقسم الثاني هو الذاكرة الثقافية-وهي ذاكرة غائبة بعيدة المدى- غائرة في القدم تحمل رموزاً ثقافية للجماعة وتعبّر عن هويتهم وشخصياتهم⁽²⁾، وبهذا يصل إلى أن الذاكرة هي معرفة عن الذات وعن الهوية .⁽³⁾

وبذلك يكون إسمن قد سعى إلى إبراز البعد الثقافي -الحضاري- "للتذكر الجمعي" عبر تحليل علاقة التأثير المتبادل بين الذاكرة والتذكر الجمعي؛ وبين الثقافة -الحضارة- بوصفها نتائج التجربة البشرية وحاملاً لرمزيتها⁽⁴⁾، إذ إن هناك دائماً أطر تربط الذاكرة بأفاق زمنية محددة وهوية محددة .⁽⁵⁾

5-جويل كاندو ((^{6*})) **Joel Candau**: يعتقد جويل كاندو أن الذاكرة هي "إعادة بناء للماضي ينتقل من القول إلى الفعل باستمرار أكثر مما هي إعادة أمينة لهذا الماضي"، ومن ثم فإن قيمة الذاكرة لا تكمن فيما هي عليه بل فيما نضع بها. وبموجب ذلك يعتقد كاندو أن هناك علاقة وثيقة بين الذاكرة والهوية، إذ إن وعي الذات يستلزم وعي الهوية عبر الذاكرة؛ فحين تستشعر بعض الجماعات أن ذاتها باتت مهددة فإنها تلجأ إلى ذاكرتها الجمعية لتدعيم حضورها وإثبات ذاتها، لذلك هناك ارتباط قوي بين الذاكرة والهوية .⁽⁷⁾

ومن هنا فإن الذاكرة تكون الداعم الرئيس للهوية على المستويين الفردي والجماعي؛ فالذكريات وفقاً لكاندو يعاد إنتاجها باستمرار حتى يتأبد الشعور بالهوية⁽⁸⁾. لذلك يذهب إلى أن الذاكرة تسبق بناء الهوية؛ الهوية؛ كما يعتقد أن إلتماس طلب الهوية لدى بعض الجماعات سيعزز تنشيط الذاكرة وتبلور الذاكرة الجمعية؛ حتى يصل الأمر إلى حدود التماهي والتداخل بين الذاكرة والهوية ولا يمكن الفصل بينهما وتعزز أحدهما الأخرى، مما يعني أن البحث عن الهوية دائماً ترافقه الذاكرة كما أن البحث عن الذاكرة

¹ Ibid., p. 110.

² Ibid., p. 110.

³ Ibid., p. 114.

⁴ زهير سوکاح، حقل الدراسات الذاكرة، مصدر سابق، ص 38.

⁵ Dietrich harth , op. cit., p. 113.

^{6*} جويل كاندو عالم أنثروبولوجيا فرنسي ؛ أهتم بالقضايا الحسية والادراكية؛ من أهم مؤلفاته كتاب الذاكرة والهوية وكتاب وكتاب انثروبولوجيا الذاكرة

⁷ المصدر نفسه، ص 3-5.

⁸ المصدر نفسه، ص 11-12 .

دائماً يرافقه الشعور بالهوية⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس ينتهي كاندو إلى أن الذاكرة الفردية هي جزء من الذاكرة الجمعية ولا تنفصل عنها؛ ولما كانت الذاكرة ترتبط بالهوية؛ فإن الهوية ترتبط بوعي الذات؛ ومن ثم فإن وعي الذات لا بد له من ذكرى⁽²⁾؛ وهذا يعني أن الوعي يعمل على إعادة بناء الماضي بما ينسجم ويتناغم مع ما أصبحنا عليه في الحاضر⁽³⁾. لذلك هناك علاقة قوية بين الذاكرة والهوية.

ثانياً: عينة الدراسة

1: وصف العينة: تكونت العينة من (3513) مُسْتَبِيناً واشتملت دولتي العراق ولبنان؛ وتكونت العينة العراقية من (2104) مُسْتَبِينٍ والعينة اللبنانية من (1409) مُسْتَبِين. وشكل الذكور منهم نسبة 73% مقابل 27% للإناث من العينة العراقية، بينما شكل الذكور 57% مقابل 43% للإناث للعينة اللبنانية؛ بزيادة قدرها 16% للإناث للعينة اللبنانية عن العراقية، وتوزعت الفئات العمرية كما في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) النسب المئوية للفئات العمرية المشاركة في عينة الدراسة

الفئة العمرية				الدولة
50-فما فوق	40-49	30-39	20-29	
17 %	20 %	34 %	29 %	العراق
38 %	24 %	28 %	10 %	لبنان

كما اشتملت عينة الدراسة على معتنقي الديانات الأتية: الإسلام، المسيحية، الصابئة، الايزيدية، وديانات أخرى وهو ما يتضح في الجدول رقم (2):

¹ المصدر نفسه، ص 14-15 .

² المصدر نفسه، ص 65، وص 70 .

³ المصدر نفسه، ص 98-99 .

جدول رقم (2) النسب المئوية للديانات المشاركة في عينة الدراسة

الديانة						الدولة
مسلم	مسيحي	يهودي	صابئي	ايزيدي	اخرى	
69 %	16 %	0 %	0 %	13 %	2 %	العراق
41 %	58 %	0 %	0 %	0 %	1 %	لبنان

وشملت عينة الدراسة على قوميات متنوعة مثل العرب والأكراد والتركمان والفيلية والاشورية وقوميات أخرى اشتركت في الإجابة على استمارة الاستبانة وبنسب مئوية كما يوضحها الجدول رقم (3):

جدول رقم (3) النسب المئوية للقوميات المشاركة في عينة الدراسة

القومية						الدولة
عرب	أكراد	تركمان	فيلية	اشورية	اخرى	
56 %	20 %	2 %	0 %	11 %	11 %	العراق
71 %	0 %	0 %	0 %	7 %	22 %	لبنان

أما المذاهب فقد توزعت ما بين سني، شيعي، درزي، أرثوذكسي، كاثوليكي، بروتستانت، أرثوذكسي مشرقي، ومذاهب أخرى، كما يبينها الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) النسب المئوية للمذاهب المشاركة في عينة الدراسة

المذهب								الدولة
سني	شيعي	درزي	أرثوذكسي	كاثوليكي	بروتستانت	أرثوذكسي مشرقي	اخرى	
36 %	31 %	0 %	2 %	7 %	1 %	3 %	20 %	العراق
23 %	16 %	2 %	17 %	27 %	0 %	7 %	8 %	لبنان

واشتمل التحصيل الدراسي لعينة الدراسة على ثلاث فئات وهي: تعليم ثانوي، تعليم جامعي، شهادة عليا وكما موضح في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5) النسب المئوية للتحصيل الدراسي للمشاركين في عينة الدراسة

الدولة	التحصيل الدراسي		
	تعليم ثانوي	تعليم جامعي	شهادة عليا
العراق	10 %	35 %	55 %
لبنان	5 %	35 %	60 %

2: تحليل البيانات: تضمنت الاستبانة 105 سؤالاً توزعت على خمسة محاور تتمثل في كل مما يأتي: محور الماضي ومحور تخليد الذكرى ومحور الهوية والحقيقة ومحور توظيف الذاكرة وأخيراً محور الذاكرة الوطنية؛ وكانت نتائج الإستبانة على النحو الآتي:

أولاً: الماضي: إشتهل هذا المحور على 20 سؤالاً وكانت إجابات العينتان حول سؤال: هل تعتقد أن مجتمعك مر بحالة صراع؟

فكانت النتائج تشير إلى أن 98% و 100% في العراق ولبنان على التوالي يعتقدون أن مجتمعهم مر بحالة صراع، فضلاً عن ذلك فإن 86% و 97% في كل من العراق ولبنان على التوالي يرون أن أسباب الصراع ترتبط بالماضي، وترى العينتان أن أسباب الصراع هي سياسية بالدرجة الأولى ثم مذهبية ثم دينية وبدرجة أقل تاريخية واقتصادية واجتماعية وكما يوضحها الجدول رقم (6):

جدول رقم (6) النسب المئوية لتحديد أسباب الصراع

الدولة	أسباب الصراع						
	سياسية	مذهبية	دينية	تاريخية	اقتصادية	اجتماعية	اخرى
العراق	26 %	21 %	17 %	12 %	12 %	11 %	1 %
لبنان	25 %	18 %	16 %	14 %	14 %	11 %	2 %

وفي هذا الصدد، نلاحظ من الجدول رقم (6) وجود التقارب بين العينتان من حيث تحديد أسباب الصراع رغم التفاوت القائم بينهما في المكان والظروف الاجتماعية والسياسية، كما أن هناك تقارب كبير حتى في النسب الواردة أعلاه؛ فضلاً عن التقارب في ترتيب الأولوية للأسباب السياسية ثم المذهبية ثم الدينية بوصفها الأسباب الكامنة وراء الصراع في المقام الأول، وأن نسبة التركيز على الأسباب التاريخية والاقتصادية والاجتماعية جاءت بدرجة أقل مقارنةً مع الأولى.

ونظراً لأنَّ كلاً من العينتين تُشدد على أن أسباب الصراع ترتبط بالماضي، فإن هذا الماضي سيلقي بظلاله على الشخصية المجتمعية والهوية الثقافية لأفراد المجتمع، لذا نجد أن وضع الماضي كبير في نفوس أفراد المجتمع لاسيما حين تم السؤال: هل يشكل الماضي نقطة أساسية في حياتك؟

فكان هناك 58% و 76% في كل من العراق ولبنان على التوالي ترى أن الماضي يشكل نقطة أساسية في حياتها؛ وبزيادة 18% للعينة اللبنانية عن العينة العراقية؛ وهو ما يعني أن الماضي لدى العينة اللبنانية أكثر حضوراً من العينة العراقية. ولما كان هناك 58% من العينة العراقية تعتقد أن الماضي يشكل نقطة أساسية في حياتهم فإن هناك 42% منهم لا تعتقد ذلك. وعند تحليل هذه النسبة (42%) التي لا تعتقد أن الماضي يشكل نقطة أساسية في حياتها؛ نجد عند إجابتها عن الأسئلة الأخرى المتعلقة بنقل الماضي، والعيش مع الذاكرة الوطنية، فإن 88% منهم يفضلون نقل الماضي السعيد والماضي الجيد لأبنائهم؛ مما يعني أن الماضي غير غائب عندهم لكنهم يفضلون عدم تذكر الماضي الأليم، لذلك نجد 92% منهم يفضلون العيش مع ذاكرة وطنية.

واستناداً لما تقدم فإن هناك نسبة كبيرة من العينتين العراقية واللبنانية ترى أن الماضي يشكل نقطة أساسية في حياتها إلا أن ذلك لا يعني أن هاتين العينتين تريدان العيش بين جدران الماضي؛ بقدر ما تريدان استثمار دروس الماضي لعدم تكرارها مستقبلاً. لذا نجد أن 85% و 79% في كل من العراق ولبنان على التوالي تفضل تذكر الماضي الجيد بدلاً من الماضي السيئ؛ وأن 81% و 86% في كل منهما يفضلون تذكر الماضي السعيد بدلاً من الماضي الأليم.

وعن سؤال: أيهما تفضل عند نقل الماضي إلى الأبناء؟ هل تفضل نقل الماضي الجيد أو السيئ؛ والماضي السعيد أو الأليم؟ نجد أن 84% و 89% في كل من العينتين على التوالي تفضل نقل الماضي السعيد، وأن 88% و 85% في كل منهما يفضلون نقل الماضي الجيد. خاصةً وأن الإجابة على سؤال: لماذا نتذكر الماضي؟ جاءت لتعطي ارجحية لبناء مستقبل أفضل على بقية الخيارات وكما مبين في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7) النسب المئوية لدوافع تذكر الماضي

الدولة	لماذا نتذكر الماضي؟		
	لبناء مستقبل افضل	الانتقام من الآخر	للحفاظ على هويتنا
العراق	69 %	0 %	31 %
لبنان	83 %	0 %	17 %

في ضوء معطيات الجدول رقم (7) نلاحظ أن 69% و 83% في كل من العراق ولبنان على التوالي كان مع خيار "لبناء مستقبل أفضل"؛ وهذا يعني أن هناك فارق 14% للعينة اللبنانية عن العينة العراقية. وربما هذا الفارق جاء نتيجة لتجاوز اللبنانيين حالة الاحتقان الطائفي والصراع الديني والمذهبي منذ نحو 30 عاماً؛ في حين أن العينة العراقية مازالت حتى ساعة كتابة هذه السطور تخضع لابتزاز العنف الهوياتي الطائفي-المذهبي بين فينة وأخرى؛ فضلاً عن أن مشاهد دوامة العنف الهوياتي الذي بلغ ذروته في العراق بين الأعوام 2005-2007 مازالت ماثلة في الأذهان ومازالت ترسباتها حاضرة في الميدان في بعض العلاقات البينية، لذلك نلاحظ أن 31% و 17% في كل من العراق ولبنان على التوالي كان مع خيار "للحفاظ على هويتنا" بزيادة 14% للعينة العراقية عن العينة اللبنانية.

وربما كانت نتيجة (0%) لصالح خيار "الانتقام من الآخر" لدى العينتان لتؤكد أن العينتين لا تريدان استنكار الماضي كماضي بوصفه المجرد؛ بقدر ما تريدان استنكاره للاستفادة من دروسه والحرص على عدم تكرارها مستقبلاً.

من جهة أخرى فإنه عند سؤال العينة: أي مصادر استقاء الماضي يمتلك مصداقية أكثر؟ كانت الإجابات كما يوضحها الجدول رقم (8):

جدول رقم (8) النسب المئوية لمصادر استقاء الماضي الأكثر مصداقية

أي مصادر استقاء الماضي يمتلك مصداقية أكثر؟				
الدولة	الماضي المنقول من الآباء والأجداد شفاهاً	الماضي المنقول من الآباء والأجداد شفاهاً	الماضي المنقول من الآباء والأجداد شفاهاً	الماضي المنقول من الآباء والأجداد شفاهاً
العراق	47 %	18 %	0 %	35 %
لبنان	14 %	47 %	5 %	34 %

يتبين من الجدول رقم (8) أن أكثر المصادر مصداقية عند العراقيين هو الماضي المنقول شفاهاً من الآباء والأجداد (47%) مقابل (18%) للماضي المنقول كتابة. وربما ذلك يفسر كثيراً من أسباب انتشار العنف الطائفي في المجتمع العراقي -والذي كانت أسبابه سياسية بالدرجة الأساسية- إذ إن الرواية الشفوية تبقى عرضة لكثير من السهو والنسيان تارةً؛ والتزييف والتدليس تارةً أخرى؛ لأنها في الغالب لن تخضع للفحص والتدقيق والمراجعة والتحقيق كما هو الحال في الرواية المكتوبة، فضلاً عن سرعة انتشار الرواية المنقولة شفاهاً عنها في الرواية المنقولة كتابة. وربما أن مآسي العنف الهوياتي التي لم تتدخل

جراحه بعد دفعت بالعينة العراقية نحو الانكفاء على البنى الأولية للمجتمع فكانت العائلة والقبيلة ملاذات آمنة للدفاعات الهوياتية، خصوصاً أن للمد العشائري حضور قوي في المجتمع العراقي؛ الذي أضحي المد العشائري- أكثر قوة بعد موجة العنف الهوياتي الذي بلغ ذروته بين الأعوام 2005-2007، لذا وجدنا نحو نصف العينة العراقية (47%) ترى أن الماضي المنقول من الآباء والأجداد شفاهاً أكثر صدقية مما سواه.

بالمقابل نجد أن العينة اللبنانية ترى أن الماضي المنقول كتابة هو أكثر صدقية مما سواه (47%) مقابل (14%) فقط للماضي المنقول شفاهاً من الآباء والأجداد، وربما الفارق بين العينتان؛ أن العينة اللبنانية غادرت دوامة العنف الهوياتي نحو 30 عاماً؛ لذا هي اليوم أكثر واقعية وأكثر منطقية وأكثر تمسكاً في الحياة المدنية؛ فكان منطق الحياة المدنية يلقي بظلاله على المجتمع اللبناني إذ كان 47% يرى في الماضي المنقول كتابة أكثر مصداقية مما سواه لأن المنقول كتابة يخضع للمراجعة والتحقيق لذا يكون أكثر ثقة مما سواه.

ومن جهة ثانية جاء الماضي المنقول من المؤسسات الحكومية من المصادر الأقل ثقة لدى كلا العينتان 0% و 5% للعراق ولبنان على التوالي. الأمر الذي يؤشر عدم الثقة في المؤسسات الحكومية من ناحية؛ وانخفاض مؤشر الشرعية السياسية للنظام السياسي ومؤسساته القائمة من ناحية ثانية. زيادةً على ذلك فإن الماضي المنقول من اطراف محايدة؛ يحظى بثقة جيدة تمثلت ب(35%) للعينة العراقية و(34%) للعينة اللبنانية وهو يُجسد بحد ذاته مؤشراً إيجابياً للثقة بالآخر لدى العينتان. أما في صدد السؤال: هل تعتقد أن أحداث الماضي المنقول اليك كلها أحداث صحيحة؟ كانت إجابات العينتان كما يوضحها الجدول رقم (9):

جدول رقم (9) النسب المئوية لمدى صحة أحداث الماضي المنقول

الدولة	هل تعتقد أن أحداث الماضي المنقول اليك كلها أحداث صحيحة؟		
	نعم	لا	إلى حد ما
العراق	9 %	42 %	49 %
لبنان	8 %	23 %	69 %

وفقاً للجدول أعلاه فإن هناك 42% من العينة العراقية و23% من العينة اللبنانية اختارت الإجابة ب(لا)، أي لا تعتقد أن أحداث الماضي المنقول إليها كلها أحداث صحيحة، وبالأخص أن اختيار هذه الإجابة في العينة العراقية (42%) كان ضعف العينة اللبنانية (23%) أي هناك زيادة في العينة العراقية 19%

عن العينة اللبنانية. وربما مرد ذلك هو مصادر استقاء الماضي التي أشرنا إليها أنفاً؛ لاسيما وأن الرواية الشفوية غالباً ما تتعرض للسهو والنسيان وفي أحيان أخرى للتزييف والتدليس، لذلك فإن هذه النسبة (42%) في العينة العراقية التي اختارت الإجابة بـ(لا) تؤكد الرغبة في عدم العيش بين جدران الماضي المجرد.

بالمقابل هناك 69% من العينة اللبنانية و 49% من العينة العراقية اختارت الإجابة (إلى حد ما)، أي تعتقد أن أحداث الماضي المنقول لها أحداث صحيحة نسبياً (إلى حد ما)، بمعنى هناك زيادة 20% للعينة اللبنانية عن العينة العراقية. وربما مرد ذلك هو مصادر استقاء الماضي لدى كلتا العينتان من ناحية؛ ومغادرة قوالب الطائفية والعنف الهوياتي من عدمه لِكِلتا العينتان من ناحية أخرى.

وعند سؤال عينة الدراسة : هل تعتقد أن الماضي يعمل على التوحيد أو التفرقة؟

كان هناك 63% من العينة العراقية ترى أن الماضي يبعث على التفرقة؛ مقابل 27% ترى أنه يبعث على التوحيد، وربما كانت هذه النسبة (27%) اختارت أن الماضي يعمل على التوحيد وليس التفرقة؛ نتيجة أنها مازالت تعاني من آثار وآلام العنف الديني الطائفي والمذهبي؛ بالأخص إذا علمنا أن من هذه النسبة (27%) هناك 64% منهم مسلمين؛ و 18% منهم مسيحيين؛ و 18% منهم ايزيديين؛ و 0,26% منهم صابئة؛ و 2% منهم من ديانات أخرى. زيادة على ذلك فإنه على الرغم من أن هذه النسبة (27%) التي ترى أن تذكر الماضي يبعث على التوحيد، فإنه عند تحليلها نجد أن منها 84% تفضل العيش مع الحاضر والمستقبل؛ و 72% منها تعتقد أن تذكر الماضي السعيد هو الذي يبعث على التوحيد؛ وأن 76% منها لا يريد أن يعيش أبناءهم مع الماضي.

ومن جهة أخرى فإن ما يؤكد أن العينتين العراقية اللبنانية لا تريدان العيش في الماضي؛ بل تستذكرانه لضمان عدم تكرار أحداثه؛ هو أن 87% و 89% من العراق ولبنان على التوالي تفضلان العيش مع الحاضر والمستقبل؛ وأن 81% لِكِلتا العينتان يعتقد أن تذكر الماضي السعيد هو الذي يبعث على التوحيد وليس تذكر الماضي المؤلم؛ لذلك فإن 89% و 91% من العراق ولبنان على التوالي لا تفضل أن يعيش أبناءهم مع الماضي.

وهذا يعني أن العينتين على الرغم من أن الماضي حاضر لديهما لكنهما لا يتوقعان فيه ولا يتوقفان عند حدوده؛ والاختلاف بين العينتان هو أن العينة العراقية مازالت تعاني من آلام العنف الهوياتي في حين أن العينة اللبنانية غادرت دائرة هذا العنف منذ ثلاثة عقود تقريبا وهو ما يُفسّر باعث اختلاف هذه النسب بين العينتان فيما يتعلق بتفاصيل استذكار الماضي.

ثانياً: تخليد الذكرى: يعد تخليد الذكرى أحد المرتكزات المهمة للشحن العاطفي والنفسي لما له من أثر في تبلور السلوك والمواقف والاتجاهات من ناحية؛ فضلاً عن أنه مرتكز لاستمرار التذكر من ناحية أخرى.

وبالتطبيق على عينة الدراسة فإنه عند توجيه السؤال: هل المشاهد والنصب التذكارية مهمة لاستمرار التذكر؟ فقد توزعت الإجابات على النحو الآتي في الجدول رقم (10):

جدول رقم (10) النسب المئوية لأهمية المشاهد والنصب التذكارية لاستمرار التذكر

الدولة	هل المشاهد والنصب التذكارية مهمة لاستمرار التذكر؟		
	نعم	لا	إلى حدٍ ما
العراق	46 %	6 %	48 %
لبنان	22 %	22 %	56 %

ويلحظ على الجدول رقم (10) أن 46% من العينة العراقية تعتقد أن النصب التذكارية مهمة لاستمرار التذكر مقابل 22% للعينة اللبنانية أي بزيادة 24% للعينة العراقية.

علماً أنه عند تحليل نسبة الـ (46%) أتضح أن 75% منها تعتمد الماضي المنقول شفاهاً كأحد أكثر المصادر مصداقية لنقل الماضي، وأن 58% منها ترى أن النصب التذكارية تؤثر إيجابياً و48% منها ترى أن للنصب التذكارية أثراً قيمياً في النفس؛ وأن 75% منها تتجذب للنصب التذكارية الوطنية وأن 77% منها ترى أن مشاهدة النصب التذكارية يولد الشعور بالولاء للوطن. وربما لهذه الأسباب جميعها فإن هذه الفئة ترى أن النصب مهمة لاستمرار التذكر.

بالمقابل هناك 48% و 56% لكل من العراق ولبنان على التوالي اختارت الإجابة (إلى حدٍ ما) أي إن النصب التذكارية مهمة نسبياً (إلى حدٍ ما) لاستمرار التذكر، مما يعني أن المسألة نسبية من حيث إن النصب التذكارية ليست مهمة لاستمرار التذكر بصورة دائمة، بل إنها تكون مهمة لاستمرار التذكر في بعض الاحيان، وهو ما يؤكد أن العينتان حريصتان على عدم التوقع في الماضي.

أما إجابة عينة الدراسة عن سؤال: هل المشاهد والنصب التذكارية لها أثر في نفوس الافراد؟

فقد توزعت الإجابات على النحو الآتي في الجدول رقم (11):

جدول رقم (11) النسب المئوية لأثر المشاهد والنصب التذكارية في نفوس الافراد

هل المشاهد والنصب التذكارية لها أثر في نفوس الافراد؟				الدولة
أثر قيمي في نفسك	تؤثر إيجابيا في قيمك	تؤثر في مواقفك واتجاهاتك	ليس لها أي تأثير	
34 %	27 %	16 %	23%	العراق
43 %	11 %	8 %	38%	لبنان

وعند تحليل الجدول أعلاه نجد أن أول قيمتين من الجدول (أثر قيمي في نفسك، تؤثر إيجابيا في قيمك) كانت 34% و 27% في العينة العراقية و 43% و 11% في العينة اللبنانية. أي إن حاصل جمع أول قيمتين من الجدول (أثر قيمي في نفسك، تؤثر إيجابيا في قيمك) يكون 61% في العينة العراقية و 54% في العينة اللبنانية. وربما ذلك يفسر لماذا النصب التذكارية مهمة لاستمرار التذكر، وبالتحديد تلك التي لها بعد وطني. ومن جهة ثانية فإن هناك 16% و 8% في كل من العراق ولبنان على التوالي تعتقد أن النصب والمشاهد التذكارية تؤثر في المواقف والاتجاهات، بينما هناك 23% و 38% في كل من العراق ولبنان على الترتيب تعتقد أن النصب والمشاهد التذكارية ليس لها أي تأثير.

وبصفة عامة فإن الجدول أعلاه يُشيرُ إلى مدى تأثير المشاهد والنصب التذكارية في نفوس الافراد وبشكل خاص تلك التي لها بعد وطني، إذ عندما تم سؤال العينة: أي الأبعاد التي تحتويها النصب التذكارية تجذبك أكثر؟

فقد توزعت الإجابات على النحو الآتي في الجدول رقم (12):

جدول رقم (12) النسب المئوية للأبعاد الجاذبة نحو النصب التذكارية

أي الأبعاد التي تحتويها النصب التذكارية تجذبك أكثر؟					الدولة
أخرى	قومي	مذهبي	ديني	وطني	
14%	8%	2 %	10 %	66 %	العراق
23%	13%	0 %	5 %	59 %	لبنان

ووفقاً للجدول رقم (12) يتبين وجود ارتفاع ملحوظ لمؤشر تأييد الهوية الوطنية لدى العينتان، إذ إن 66% و 59% في كل من العراق ولبنان على التوالي كان مع خيار "البعد الوطني"؛ مقابل التندي الحاد للمؤشر الهوياتي (الديني، المذهبي، القومي،... وغيرها).

وما يعزز ذلك أن مؤشر الولاء للوطن يرتفع لدى العينتان على أي ولاء آخر وبوجه خاص في الإجابات ذات الصلة بالسؤال: هل المشاهد أو النصب التذكارية وتخيل الماضي يجعل الولاء عندك للوطن أو لغيره؟ وكانت الإجابات كما يوضحها الجدول رقم (13):

جدول رقم (13) النسب المئوية لتأثير المشاهد والنصب التذكارية في الولاءات المختلفة

الدولة	هل للمشاهد أو النصب التذكارية وتخيل الماضي يجعل الولاء عندك للوطن أو لغيره؟						
	للوطن	للدين	للمذهب	للقومية	للمنطقة	للقبيلة	أخرى
العراق	69 %	9 %	2 %	9%	1%	0%	10%
لبنان	56 %	3 %	2 %	10%	6%	0%	23%

ونلاحظ في الجدول أعلاه ارتفاع مؤشر الولاء للوطن على بقية الولاءات إذ إن 69% و 56% في كل من العراق ولبنان على التوالي كان مع خيار "الولاء للوطن"، فضلاً عن التدني الحاد للولاءات الدينية والمذهبية والقومية لدى العينتان العراقية واللبنانية، كما أن هناك زيادة 13% للعينة العراقية عن العينة اللبنانية. وربما أن الرغبة في التخلص من ركام العنف الهوياتي لدى العراقيين تحفز الشعور بالمواطنة والوطنية هي السبب في هذه الزيادة. وربما للسبب نفسه كانت الإجابات تذهب الى اختيار الانجذاب للنصب التذكارية الوطنية عند السؤال: أيهما يجذبك أكثر النصب التذكارية الوطنية أم النصب التذكارية الهوياتية؟ إذ توزعت الإجابات كما في الجدول رقم (14):

جدول رقم (14) النسب المئوية لعامل الجذب في النصب التذكارية الوطنية والنصب التذكارية

الهوياتية

الدولة	أيهما يجذبك أكثر النصب التذكارية الوطنية أم النصب التذكارية الهوياتية؟	
	النصب التذكارية الوطنية	النصب التذكارية الهوياتية
العراق	83 %	17 %
لبنان	92 %	8 %

ونلاحظ من الجدول رقم (14) أن 83% و 92% من العينتين العراقية واللبنانية على التوالي ينجذب إلى النصب التذكارية الوطنية؛ وفي المقابل هناك 17% و 8% فقط من العراقيين واللبنانيين على التوالي ينجذبون إلى النصب الهوياتية، وهو ما يؤكد بالضرورة ارتفاع مؤشر الوطنية والولاء للوطن على أية ولاءات أخرى لدى عينة الدراسة.

ولهذا السبب نجد الإجابة عن سؤال: أيهما أفضل العيش مع ذاكرة وطنية أم العيش مع ذاكرة هوياتية؟ وكانت الاجابات أن 97% و 93% لكل من العراق ولبنان على التوالي يفضلون العيش مع ذاكرة وطنية بدلاً من العيش مع ذاكرة هوياتية(دينية، مذهبية، قومية، ... وغيرها).

وفي هذا الاتجاه أيضاً نجد أن السؤال المتمثل في: هل تتسامح السلطات في مراسيم إحياء الذكرى الخاصة بهويتك؟

نجد أن 78% و 94% في كل من العراق ولبنان على التوالي اختارت الإجابة ب(نعم) أي تعتقد أن هناك تسامح للسلطات في مراسيم إحياء الذكرى، مقابل 22% و 6% في كل من العراق ولبنان على التوالي اختارت الإجابة ب(لا) أي لا تعتقد أن السلطات تتسامح في مراسيم إحياء الذكرى.

وعند تحليل لماذا هناك 22% من العينة العراقية تعتقد بعدم تسامح السلطات في مراسيم إحياء الذكرى؟ فربما كان العنف الهوياتي بأبعاده الدينية والمذهبية والقومية قد ألقى بظلاله على هذه الفئة؛ وأنها مازالت تعيش ضغط المعاناة النفسية لهذا العنف وربما الجسدية أيضاً؛ إذ إنها تكاد تشمل جميع الديانات والمذاهب والقوميات في العراق وهو ما يتضح في معطيات الجدول رقم (15) أدناه:

جدول رقم (15) النسب المئوية للخلفيات الدينية والقومية والمذهبية لمن يعتقد أن السلطات لا

تتسامح في إحياء الذكرى(العينة العراقية)

الدين		مسلم	مسيحي	ايزيدي	صابئي	اخرى
		56%	24%	16%	0%	4%
القومية		عرب	اكرد	اشوري	تركمان	اخرى
		48%	23%	17%	2%	10%
المذهب		سني	شيعي	ارثوذكس ي	كاثوليكي	بروتستانت
		40%	16%	0%	7%	4%
						ارثوذكسي مشرقي
						27%

إلا أن المفارقة أن نسبة ال(22%) هذه التي تعتقد ان السلطات غير متسامحة في مراسيم إحياء الذكرى؛ هي أن 69% منها يفضلون أن يخضع الاحتفال بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها. وربما الرغبة في مغادرة أطر العنف الهوياتي تدفع أولئك إلى ضرورة إخضاع الاحتفال بالماضي لرقابة الدولة، لما يشكله

الاحتفال بالماضي أحياناً من شد وتوتر؛ أو إعادة بعض ملامح العنف الهوياتي؛ أو ربما يذكرهم الاحتفال بالماضي ببعض آثار العنف الهوياتي؛ الذي لا يريدون أن يعيدوا مشاهدته بين فينة وأخرى. بالمقابل نجد أنه على الرغم من أن 78% من العينة العراقية تعتقد أن السلطات متسامحة في مراسم إحياء الذكرى، بيد أنه عند تحليل موقف هذه الفئة (78%) نجد أن منها 21% لا يفضلون إخضاع الماضي لرقابة الدولة ورعايتها على الرغم من اعتقادهم أن السلطات العراقية متسامحة في إحياء الذكرى. من جهة أخرى هناك رغبة لدى العينتان العراقية واللبنانية في ضرورة أن يكون الاحتفاء بالماضي خاضعاً لرقابة الدولة ورعايتها؛ وربما ذلك رغبة في تجاوز آثار الماضي وعدم تكرارها؛ ورغبة منها في أن يكون الاحتفاء بالماضي منظماً ويدعو لوحدة اللحمة المجتمعية والنسيج المجتمعي، لذا عند توجيه السؤال:

هل تفضل أن يخضع الاحتفاء بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها؟

نجد أن هناك 77% من العينة العراقية يفضلون أن يخضع الاحتفاء بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها مقابل 23% لا يفضلون ذلك. وعند تحليل هذه النسبة (23%) التي لا تفضل أن يخضع الماضي لرقابة الدولة، نجد أن 90% منها يفضل العيش مع ذاكرة وطنية، و51% منها يُولد إحياء الذكرى عنده الشعور بالتعايش؛ وأن 54% منها يعزز إحياء الذكرى عنده الهوية الوطنية.

بالمقابل فإن هناك 62% من العينة اللبنانية يفضلون إخضاع الاحتفاء بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها؛ بينما هناك 38% من العينة لا يفضلون ذلك. وعند تحليل هذه النسبة (38%) فإن 82% منها يفضلون العيش مع ذاكرة وطنية، وأن 82% منها يُولد عنده إحياء الذكرى الشعور بالتعايش؛ وأن 98% منها يعتقدون أن السلطات تتسامح في مراسم إحياء الذكرى الخاصة بهم. وربما لأسباب دينية - مذهبية لا يفضلون إخضاع الاحتفاء بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها (خاصةً إذا علمنا أن 18% منهم سنة؛ و 31% منهم شيعة؛ و 20% منهم كاثوليك؛ و 30% منهم ارتوذوكس؛ و 1% منهم من مذاهب أخرى).

ومن زاوية أخرى فقد أثبتت العينتان العراقية واللبنانية رغبة كبيرة في التسامح والتعايش وذلك ما افصح عنه السؤال: هل إحياء الذكرى يولد الشعور عندك بالتعايش أو التسامح أو بأشياء أخرى؟ وكانت الإجابات كما في الجدول رقم (16):

جدول رقم (16) النسب المئوية للشعور الذي يولده إحياء الذكرى

الدولة	هل إحياء الذكرى يولد عندك الشعور بالتعاشيش أو التسامح أو بأشياء أخرى؟				
	الغضب	الانتقام	التسامح	التعاشيش	لاشيء
العراق	5 %	1 %	20 %	56%	18%
لبنان	3 %	0 %	27 %	63%	7%

ويلحظ من الجدول أعلاه ارتفاع مؤشر التعاشيش والتسامح اللذان يشكلان كلاهما ما نسبته 76% و 90% في أوساط العراقيين واللبنانيين على الترتيب. وفي المقابل تراجع مؤشر الرغبة في الانتقام 1% و 0% لدى العينتان على التوالي، وكذلك تراجع خيار مشاعر الغضب بنسبة 5% العراق و 3% لبنان. وهذا يوحي أن عينة الدراسة فيما يتعلق بتخليد الذكرى؛ على الرغم من أنها تعد المشاهد والنصب التذكارية مهمة لاستمرار التذكر، إلا أنها تؤكد الاتجاه الوطني فيما يتعلق بمشاعر الانجذاب نحو النصب التذكارية الوطنية ومن ثم يكون لديها الولاء للوطن أعلى من أي ولاء آخر مما يعزز شعورها بالتعاشيش والتسامح مع الآخر. وهو ما يُعد مؤشراً للتعافي من الاحتقان الهوياتي في كلا المجتمعين.

ثالثاً: الهوية والحقيقة: يشتمل هذا المحور على 24 سؤالاً، وكانت إجابات عينة الدراسة حول سؤال: هل أن هويتك ترتبط بماضيك وماضي أجدادك؟

اختار 84% من العراق و 80% من لبنان الإجابة بـ(بنعم)، ولما كان الماضي جزءاً من حياة الإنسان سواء عاشه هو أو نُقل إليه فإنه يغدو جزءاً لا يتجزأ من شخصيته وهويته ويؤثر في سلوكه وفي طريقة حياته، لذلك عند الإجابة على السؤال المتعلق: لبناء الهوية الوطنية هل ينبغي تذكر الماضي المؤلم أو الماضي السعيد أو نسيان الماضي؟. كانت الإجابات كما في الجدول رقم (17):

الجدول رقم (17) النسب المئوية لتذكر الماضي وعلاقته ببناء الهوية الوطنية

الدولة	لبناء الهوية الوطنية هل ينبغي تذكر الماضي المؤلم أم الماضي السعيد أم نسيان الماضي؟		
	الماضي المؤلم	الماضي السعيد	نسيان الماضي
العراق	13 %	50 %	37 %
لبنان	29 %	54 %	17 %

ومن الجدول أعلاه يبدو أن هناك قناعة لدى عينة الدراسة أن تذكر الماضي السعيد هو الأفضل من أجل بناء هوية وطنية، لذا كان هناك 50% و 54% لكل من العراق ولبنان على التوالي يؤيدون ذلك، ولكن يبدو أن العينة العراقية لديها استعداداً أكبر لـ "نسيان الماضي" من أجل بناء الهوية الوطنية (37%) بزيادة 20% عن العينة اللبنانية التي كانت نسبتها (17%) للخيار نفسه. بالمقابل فإن خيار "الماضي المؤلم" كان 13% و 29% لكل من العراق ولبنان؛ ليؤشر أن العينة اللبنانية شكلت زيادة 16% عن العينة العراقية في مسألة تذكر الماضي المؤلم، مما يكشف بالضرورة أن الماضي يحوز ثقلاً أكبر عند العينة اللبنانية. وهو ما يفسر عدم استعدادها لـ "نسيان الماضي" (17%) على عكس العينة العراقية (37%).

وعلى الرغم من هذا الثقل الذي شكّله الماضي في العينة اللبنانية إلا أنها تتمتع بقدرة كبيرة ورغبة واضحة في التعايش مع الآخر. وهو ما عبرت عنه عينة الدراسة عند الإجابة عن سؤال: هل تفضل أن تعيش في منطقتك هويات متنوعة أو هويتك فقط؟ وكانت الإجابات كما في الجدول رقم (18):

جدول رقم (18) النسب المئوية لمدى الرغبة في العيش مع هويات مختلفة

الدولة	هل تفضل أن تعيش في منطقتك هويات متنوعة أو هويتك فقط؟	
	هويات متنوعة	هويتك فقط
العراق	83 %	17 %
لبنان	98 %	2 %

وعلى الرغم مما يؤشره الجدول أعلاه من رغبة بالتعايش والانفتاح على الآخر لكلا العيّنات إذ إن 83% من العراقيين و 98% من اللبنانيين يؤيدون فكرة العيش مع هويات متنوعة، إلا أن العينة اللبنانية شكلت زيادة قدرها 15% عن العينة العراقية. وربما مرد هذا الفارق بين العيّنات يفسره سؤال الثقة بالآخر؛ وتحديدًا العينة اللبنانية وفقاً لبيانات الجدول رقم (19) كما موضح أدناه:

جدول رقم (19) النسب المئوية لمدى الثقة بالآخر

الدولة	هل تثق بالآخر؟		
	المتفق معك (دينيا، مذهبياً، قومياً، وغيرها)	المختلف معك (دينيا، مذهبياً، قومياً، وغيرها)	المعادي لك
العراق	70 %	27 %	3 %
لبنان	40 %	58 %	2 %

ويلحظ من الجدول أعلاه أن العينة اللبنانية أكثر ثقة بالآخر المختلف معك (دينياً، مذهبياً، قومياً وغيرها) إذ تصل النسبة الى 58% في مقابل 27% للعينة العراقية؛ وهذا الفارق الذي يصل الى 31% يُشير الى أن هناك رغبة كبيرة في التعايش، وإيمان كبير في المصير المشترك لدى العينة اللبنانية، وأن هذا الفارق جاء على حساب الثقة بالآخر المتفق معك (دينياً، مذهبياً، قومياً، وغيرها). فقد سجلت العينة اللبنانية 40% في مقابل 70% للعينة العراقية. وربما مرد هذا الفارق في المؤشرين (المتفق معك، والمختلف معك) هو أن العينة العراقية مازالت تعاني من العنف والشد الطائفي الذي ما فتأت مشاهدته تتكرر بين مناسبة وأخرى؛ على عكس الحالة اللبنانية، لذا كانت العينة العراقية أكثر ثقة بالآخر المتفق معك (دينياً، مذهبياً، قومياً، وغيرها) 70%، على حساب الثقة بالآخر المختلف معك (دينياً، مذهبياً، قومياً، وغيرها) 27% وهو خلاف الحالة اللبنانية. ومما تجدر الإشارة إليه أنه ولأول وهلة قد يبدو أن هناك تعارض في العينة العراقية في الجدولين (18 و 19) أعلاه، إذ سجلت في الجدول رقم (18) 83% منها تفضل العيش مع هويات متنوعة، بينما في الجدول رقم (19) سجلت أن 23% منها تتفق في الآخر المختلف. وتفسير ذلك أن العنف الطائفي والحرب على داعش وآثارهما النفسية والاجتماعية القائمة حتى اللحظة قد أوجدا مثل هذا التعارض في الذاكرة العراقية بشكل خاص، فهي تشدد على الرغبة في التعايش مع الآخر المختلف من جهة، ولكنها أقل ثقة في الآخر من جهة ثانية. خصوصاً أن تنامي مثل هذه الثقة وتعزيزها يستلزم بناء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الحكومية وغير الحكومية على أسس المساواة والمهنية والاحتمام الى القانون. وهو ما يفتقر إليه العراق الذي يعاني من ضعف الأداء المؤسساتي وعدم الاستقرار السياسي.

وربما ذلك يفسر تفاوت العينتان في الثقة بالماضي المنقول من الآخر وكذلك الثقة بماضي الآخر وهو ما يتجلى في بيانات الجدول رقم (20):

الجدول رقم (20) النسب المئوية لمدى الثقة بالماضي المنقول من الآخر المختلف

الدولة	هل تتفق بالماضي المنقول من الآخر المختلف معك (دينياً، مذهبياً، قومياً، وغيرها)؟		
	نعم	لا	إلى حد ما
العراق	10 %	37 %	53 %
لبنان	10 %	19 %	71 %

ويلحظ من الجدول أعلاه أن العينة اللبنانية التي اختارت إجابة (إلى حد ما) 71%. وهذا يعني أنها تتفق بالماضي المنقول من الآخر المختلف (دينياً، مذهبياً، قومياً، وغيرها) بشكل نسبي وبفارق 18% عن العينة العراقية التي اختارت الإجابة نفسها (إلى حد ما) وبنسبة 53%. وجاء هذا الفارق للعينة اللبنانية على حساب الإجابة بـ(لا) حيث كانت العينة اللبنانية 19% مقابل 37% للعينة العراقية وبالفارق نفسه أيضاً 18%. لتؤشر هذه الفوارق أن العينة اللبنانية أكثر ثقة بالماضي الذي ينقله الآخر المختلف دينياً أو مذهبياً أو قومياً.

وعموماً فإن خيار (لا) أي عدم الثقة بالماضي المنقول من الآخر المختلف معك، وخيار (إلى حد ما) أي عدم الثقة نسبياً بالماضي المنقول من الآخر المختلف لكلا العينتان جاء على حساب الخيار (نعم) أي الثقة بالماضي المنقول من الآخر المختلف معك، والذي سجل 10% فقط.

وكذا الحال تكرر في السؤال المتعلق بمدى الثقة بماضي الآخر؟ وليس بالماضي المنقول من الآخر كما في السؤال أعلاه، وكانت الإجابات عن سؤال: هل تتفق بماضي الآخر المختلف معك (دينياً، مذهبياً، قومياً، وغيرها)؟ كما في الجدول رقم (21):

جدول رقم (21) النسب المئوية لمدى الثقة بماضي الآخر

الدولة	هل تتفق بماضي الآخر المختلف معك (دينياً، مذهبياً، قومياً، وغيرها)؟		
	نعم	لا	إلى حد ما
العراق	14 %	30 %	56 %
لبنان	4 %	15 %	81 %

ويلاحظ على الجدول أعلاه أن العينة اللبنانية التي اختارت إجابة (إلى حد ما) 81%، مقابل 56% للعينة العراقية. وهذا يعني أن العينة اللبنانية تتفق بماضي الآخر المختلف (دينياً، مذهبياً، قومياً، وغيرها) نسبياً (إلى حد ما) وبفارق 25% عن العينة العراقية، وجاء هذا الفارق للعينة اللبنانية على حساب الإجابة بـ(لا) 15% مقابل 30% للعينة العراقية وبفارق 15% لتؤشر هذه الفوارق أن العينة اللبنانية أكثر انفتاحاً على الآخر؛ لذا هي أكثر ثقة بالآخر وبماضيه المختلف دينياً أو مذهبياً أو قومياً. وربما مرد ذلك هو ترسخ الحياة المدنية في المجتمع اللبناني أكثر منها في المجتمع العراقي، إذ إن المواطن اللبناني اليوم بعد نحو ثلاثة عقود على التخلص من الأطر التي كانت توفرها هويته الفرعية المذهبية والطائفية والقومية من ملاذات أمانة في مواجهة العنف الهوياتي الطائفي والمذهبي، هو اليوم أكثر احتكاماً إلى المنظومة القانونية وأكثر انفتاحاً على الآخر؛ بعكس الحالة العراقية التي مازالت تجد في هويتها الفرعية

ملاذاً آمناً في مواجهة العنف الهوياتي الذي يهدد وجودها بين فينة وأخرى؛ لذا كانت أقل ثقة بماضي الآخر.

ولكن على الرغم من هذا الضغط النفسي والمعنوي فإن هناك رغبة كبيرة في التعايش وهذا ما يفسره جواب السؤال: هل أن ماضيك أكثر أهمية من ماضي الآخرين؟ وكانت الإجابات كما يوضحها الجدول رقم (22):

جدول رقم (22) النسب المئوية لمدى أهمية الماضي بالنسبة لماضي الآخرين

الدولة	هل أن ماضيك أكثر أهمية من ماضي الآخرين؟		
	نعم	لا	إلى حد ما
العراق	19 %	47 %	34 %
لبنان	5 %	88 %	7 %

ويبدو أن العينة اللبنانية أكثر تقبلاً للآخر وأكثر استعداداً للتعايش معه، إذ هناك 88% منها اختارت الإجابة ب(لا) أي إنها لا تشعر أن ماضيها أكثر أهمية من ماضي الآخرين. وهناك 5% منها فقط اختارت الإجابة ب(نعم) أي إنها تشعر أن ماضيها أكثر أهمية من ماضي الآخرين، مقابل 47% من العينة العراقية اختارت الإجابة ب(لا) و 19% فقط اختارت الإجابة ب(نعم) و 34% اختارت الإجابة ب(إلى حد ما) أي إنها تشعر نسبياً أن ماضيها أكثر أهمية من ماضي الآخرين وهي عموماً حالة إيجابية أيضاً في المجتمع العراقي لأن هناك فقط 19% من العينة تشعر أن ماضيها أكثر أهمية من ماضي الآخرين؛ وهي نسبة قليلة وتؤشر حالة تعافي بطيء نسبياً ويحتاج إلى وقت أطول للشفاء. وهذا ما تؤكدته إجابة السؤال الآتي:

هل أن ماضيك أكثر صحة من ماضي الآخرين؟ إذ توزعت الإجابات في الجدول رقم (23) على النحو الآتي:

جدول رقم (23) النسب المئوية لمدى صحة الماضي قياساً لماضي الآخرين

الدولة	هل أن ماضيك أكثر صحة من ماضي الآخرين؟		
	نعم	لا	إلى حد ما
العراق	18 %	42 %	40 %
لبنان	21 %	73 %	6 %

ومن الجدول أعلاه نجد أن 73% من العينة اللبنانية اختارت الإجابة بـ(لا) أي لا تشعر أن ماضيها أكثر صحة من ماضي الآخرين؛ بينما 21% فقط اختارت الإجابة بـ(نعم)؛ وهو ما يؤشر درجة الانفتاح على الآخر في العينة اللبنانية، بالمقابل كان هناك 42% من العينة العراقية اختارت الإجابة بـ(لا)؛ بينما 18% فقط اختارت الإجابة بـ(نعم)؛ فضلاً عن 40% تشعر نسبياً أن ماضيها أكثر صحة من ماضي الآخرين لذلك اختارت الإجابة (إلى حد ما). وهذه مؤشرات ايجابية توشر حالة التعافي للمجتمع العراقي. ففي ضوء الجدولين (22 و 23) أعلاه هناك فقط 19% و 18% اختارت الإجابة بـ(نعم) في العينة العراقية. أي إن هناك فقط 19% و 18% تشعر أن ماضيها أكثر أهمية وأكثر صحة من ماضي الآخرين، في حين أشرت الإجابة بـ(لا) حالة تعافي ملحوظ إذ هناك نحو نصف العينة العراقية (47% و 42%) لا تشعر أن ماضيها أكثر أهمية وأكثر صحة من ماضي الآخرين، بينما أشرت الإجابة (إلى حد ما) حالة تعافي نسبي. بالمقابل سجلت الحالة اللبنانية حالة تعافي تام تقريباً من هذه المسألة فمن الجدولين (22 و 23) أعلاه هناك 5% و 21% فقط تشعر أن ماضيها أكثر أهمية وأكثر صحة من ماضي الآخرين، بينما هناك 88% و 73% كانت مع الخيار (لا) أي إنها لا تشعر أن ماضيها أكثر أهمية وأكثر صحة من ماضي الآخرين؛ وهو ما يؤشر حالة تعافي تام من أرث الماضي الثقيل واستعداداً أكبر لتقبل الآخر والثقة فيه، بينما هناك فقط 7% و 6% تعتقد نسبياً أن ماضيها أكثر أهمية وأكثر صحة من ماضي الآخرين لذلك كانت مع الخيار (إلى حد ما)، وربما الفارق بين الحالتين العراقية واللبنانية، هو ما اسلفناه سابقاً من أن الحالة العراقية مازالت تعاني وطأة العنف الهوياتي بينما الحالة اللبنانية غادرت منذ زمن.

وعموماً ما يؤكد حالة التعافي (النسبي أو التام) للعينتين العراقية واللبنانية هو الرغبة الكبيرة في السلام التي أفصحت عنها إجابات السؤال: إذا مر مجتمعك بحالة صراع هل تؤيد السلام؟ فإن 99% و 98% اختارت الإجابة بـ(نعم) لكل من العراق ولبنان على التوالي لتؤيد السلام وتنبذ الصراع.

من جهة ثانية فإن هذه الرغبة الكبيرة في السلام تؤكد لها الرغبة الكبيرة في تحصيل الحقوق عبر المساقات القانونية، وهي ما تؤكد لها إجابات السؤال: هل تفضل تحصيل حقوقك عن طريق القانون؟ اختار 93% من العراقيين و 92% من اللبنانيين الإجابة بـ(نعم)، على الرغم من عدم الثقة في المؤسسات الحكومية القائمة في البلدين. إذ عندما تم توجيه سؤال: هل تثق بالمؤسسات الحكومية في بلدك؟

كانت الإجابة كما يبينها الجدول رقم (24):

جدول رقم (24) النسب المئوية لمدى الثقة بالمؤسسات الحكومية

الدولة	هل تثق بالمؤسسات الحكومية في بلدك؟		
	نعم	لا	إلى حد ما
العراق	3 %	55 %	42 %
لبنان	4 %	43 %	53 %

ويلحظ على الجدول أعلاه تقارباً كبيراً في الإجابات بين العينتان وارتفاع مؤشر عدم الثقة بالمؤسسات الحكومية. إذ كانت نسبة الاجابة بـ(نعم) أي من يثق بالمؤسسات الحومية بشكل تام متدنية جداً 3% و 4% في كل من العراق ولبنان على التوالي، بينما هناك 55% و 43% في كل من العراق ولبنان على التوالي اختارت الاجابة بـ(لا) أي لا تثق بالمؤسسات الحكومية. وأن 42% و 53% في كل من العراق ولبنان اختارت الاجابة بـ(إلى حد ما) أي إنها تثق نسبياً بالمؤسسات الحكومية. وعموماً فإن بيانات الجدول أعلاه تكشف عن انخفاض مستوى الشرعية للنظامين السياسيين في منظور أبناء المجتمعين، سيما حين يقترن ذلك بعدم الثقة بالمؤسسات الحكومية في تحصيل الحقوق وهو ما عبر عنه السؤال:

هل تثق بالمؤسسات الحكومية في تحصيل حقوقك وانصافك؟

وكانت الإجابات كما في الجدول رقم (25):

جدول رقم (25) النسب المئوية للثقة بقدرة المؤسسات الحكومية في تحصيل الحقوق

الدولة	هل تثق بالمؤسسات الحكومية في تحصيل حقوقك وانصافك؟		
	نعم	لا	إلى حد ما
العراق	8 %	44 %	48 %
لبنان	5 %	37 %	58 %

ويبدو من الجدول رقم(25) انخفاض مؤشرات الثقة بقدرة المؤسسات الحكومية على انصاف المواطنين وتحصيل حقوقهم. إذ هناك فقط 8% العراق و 5% لبنان تثق بقدرة المؤسسات الحكومية على تحصيل الحقوق، في الجانب المقابل هناك ارتفاع ملحوظ في مؤشرات عدم الثقة إذ هناك 44% و 37% من العينتين العراقية واللبنانية لا تثق بالمؤسسات الحكومية في تحصيل حقوقها لذلك اختارت الإجابة بـ(لا)؛ بينما هناك 48% و 58% في كل من العراق ولبنان على التوالي تثق نسبياً (إلى حد ما) بقدرة المؤسسات الحكومية على انصافها وتحصيل حقوقها لذلك اختارت الإجابة بـ(إلى حد ما).

وعدم الثقة بقدرة المؤسسات الحكومية على الانصاف وتحصيل حقوق المواطنين؛ ربما هو الذي دفع العينتان إلى عدم تقديم البلاغات أمام المحاكم ضد انتهاكات حقوق الانسان التي تعرضت لها. فعلى الرغم من أن 67% و 56% في كل من العراق ولبنان أجابوا بأنهم تعرضوا للانتهاكات؛ إلا أن هناك فقط 15% و 14% في كل من العراق ولبنان على التوالي قدمت بلاغاً للمحاكم عن الانتهاكات التي تعرضت لها. وربما أن عدم تقديم البلاغات أمام المحاكم على الرغم من ارتفاع مؤشر التعرض للانتهاكات (67% و 56%) سببه عدم الثقة في المؤسسات الحكومية من ناحية؛ والضغط الاجتماعي المتمثل بالقيم والأعراف الاجتماعية من ناحية أخرى، وهذا يبدو ظاهراً في السؤال الذي تم توجيهه لعينة الدراسة:

هل مجتمعك يحترم القانون؟ وتوزعت الإجابات على النحو الآتي في الجدول رقم (26):

الجدول رقم (26) النسب المئوية لمدى احترام المجتمع للقانون

الدولة	هل مجتمعك يحترم القانون؟		
	نعم	لا	إلى حدٍ ما
العراق	8 %	51 %	41 %
لبنان	7 %	46 %	47 %

ويبدو من مؤشرات الجدول أعلاه أن القيم المجتمعية تطغى على القيم القانونية لدى عينة الدراسة على الرغم من التفضيل العالي لتحصيل الحقوق بالقانون كما مر بنا آنفاً، ويبدو أن ضغط القيم المجتمعية يلقي بثقله على كاهل المجتمعين العراقي واللبناني. إذ إن 51% و 46% لكل من العينتين العراقية واللبنانية على التوالي ترى أن المجتمع لا يحترم القانون لذلك كانت مع خيار (لا)، بينما 41% و 47% لكل من العينتين على التوالي ترى أن المجتمع لا يحترم القانون نسبياً لذلك كانت مع خيار (إلى حدٍ ما)، مقابل 8% و 7% فقط في كل من العراق ولبنان تعتقد أن المجتمع يحترم القانون لذلك كانت مع خيار (نعم).

لكن المشكلة لا تتوقف هنا؛ بل تمتد الى وجود القناعة لدى عينة الدراسة أن المؤسسات الحكومية لا تحترم القانون، وهذا يبدو جلياً عند السؤال:

هل المؤسسات الحكومية تحترم القانون؟ وكانت الإجابات كما يوضحها الجدول رقم (27):

الجدول رقم (27) النسب المئوية لمدى احترام المؤسسات الحكومية للقانون

هل المؤسسات الحكومية تحترم القانون ؟			الدولة
نعم	لا	إلى حد ما	
4 %	51 %	45 %	العراق
1 %	45 %	54 %	لبنان

ونلاحظ أن الجدول رقم(27) يؤشر انخفاضاً حاداً في مستوى الشرعية للنظامين السياسيين القائمين ومؤسساتهما الحكومية. إذ هناك فقط 4% العراق و 1% لبنان يعتقدون أن المؤسسات الحكومية تحترم القانون لذلك اختارت الإجابة ب(نعم)، بينما هناك 51% العراق و45% لبنان يعتقدون أن المؤسسات الحكومية لا تحترم القانون لذلك اختارت الإجابة ب(لا)؛ في حين هناك 45% العراق و54% لبنان يعتقدون أن المؤسسات الحكومية تحترم القانون نسبياً لذلك اختارت الإجابة (إلى حد ما). وبوجه عام يمكن القول أن مؤشرات الجدول أعلاه تكشف عن انخفاض حاد في مستوى الشرعية للنظامين السياسيين ومؤسساتهما الحكومية من ناحية، وارتفاع قيم الضغط الاجتماعي من ناحية أخرى، كما تفسر المؤشرات في الجداول أعلاه(24 و25 و26 و27) أسباب الضغط الاجتماعي.

رابعاً: توظيف وتسييس الذاكرة: اشتمل هذا المحور على أحد عشر سؤالاً، ووجدنا فيه أن عينة الدراسة تعتقد أن الذاكرة في المجتمعات التي تخضع للتقاليد القبلية والدينية هي ذاكرة غير حرة، وهو ما كشفته البيانات ذات الصلة بالسؤال:

هل الذاكرة في المجتمعات التي تخضع للتقاليد القبلية والدينية هي ذاكرة حرة ؟
 إذ كان 74% و 94% في كل من العينتين العراقية واللبنانية تعتقد أن الذاكرة غير حرة؛ بزيادة 20% للعينة اللبنانية عن العينة العراقية. وربما سبب ذلك يكمن في اختلاف طبيعة المجتمع العراقي عن المجتمع اللبناني فهناك حضور أكثر تأثيراً للقبيلة والعشيرة في المجتمع العراقي مقابل إنحسار دور القبيلة في المجتمع اللبناني.

من ناحية ثانية يتعزز هذا الاختلاف عند الإجابة عن السؤال:

هل تعتقد انه تم تسييس الذاكرة الجماعية الخاصة بهويتك (الاثنية، الدينية، المذهبية وغيرها)؟

وكانت الإجابات كما يبينها الجدول رقم (28):

جدول رقم (28) النسب المئوية لمدى تسييس الذاكرة الجماعية

الدولة	هل تعتقد انه تم تسييس الذاكرة الجماعية الخاصة بهويتك (الاثنية، الدينية، المذهبية وغيرها)؟		
	نعم	لا	إلى حد ما
العراق	44 %	13 %	43 %
لبنان	65 %	3 %	32 %

ومن الجدول نجد أن هناك 44% و 65% من العينتين العراقية واللبنانية على التوالي تعتقد أن الذاكرة خضعت للتسييس والتوظيف؛ وبفارق 21% لصالح العينة اللبنانية. وربما مرد ذلك الطبيعة المتمدنة للمجتمع اللبناني، بينما هناك 43% و 32% في العراق ولبنان على التوالي تعتقد أن الذاكرة خضعت للتسييس والتوظيف نسبياً (إلى حد ما)، وفي المقابل يعتقد 13% و 3% من المُستبنيين العراقيين واللبنانيين أن الذاكرة الجماعية لا يتم تسييسها ولا توظيفها.

ويبدو أن هناك قناعة كبيرة لدى العينتان العراقية واللبنانية أن هناك تسييس وتوظيف لذاكرتهم الهوياتية لذلك يرى 70% و 83% في كل منهما أنه تم استغلال ذاكرتهم من أجل تحقيق مصالح معينة، وبفارق 13% لصالح العينة اللبنانية. وربما علة ذلك تكمن في اختلاف طبيعة المجتمعين وبشكل خاص بعد العام ٢٠٠٣ إذ أضحت القبيلة والعشيرة وسواهما من مكونات المجتمع الأولي بمثابة ملاذ آمن للهويات الفرعية العراقية بوجه خاص في سبيل الحفاظ على وجود الذات وأمنها، بسبب العنف الطائفي الذي ضرب المجتمع العراقي وبلغ ذروته في الأعوام 2005 - 2007. وهو ما يدعونا للقول أن مثل هذا السبب يُفسر أيضاً ما ذهبت إليه عينة الدراسة عند السؤال:

هل تؤيد قيام النخبة السياسية بتسييس الذاكرة الاجتماعية في بلدك؟

ونجد أن 67% و 93% في كل من العراق ولبنان على التوالي رفضت ذلك وبفارق 26% لصالح العينة اللبنانية، فضلاً عن أن هناك توجه لدى العينتان في تحديد النخبة السياسية - الدينية (الإسلام السياسي) بأنها تقف وراء استغلال وتوظيف ذاكرة المجتمع وهو ما كشفت عنه البيانات ذات الصلة بالسؤال:

من يقوم باستغلال ذاكرتك الاجتماعية؟ وتوزعت الإجابات في الجدول رقم (29) على النحو الآتي:

جدول رقم (29) النسب المئوية لاستغلال الذاكرة

من يقوم باستغلال ذاكرتك الاجتماعية؟					الدولة
المؤسسات الحكومية	النخبة التي تمثلها	النخبة الدينية	النخبة السياسية	النخبة السياسية-الدينية	
7 %	14 %	4 %	12 %	63 %	العراق
0 %	10 %	1 %	2 %	87 %	لبنان

ويتضح أن العينتين تتفقان على تحديد النخبة السياسية-الدينية (الإسلام السياسي) 63% و 87% في كل من العراق ولبنان بأنها تقوم باستغلال الذاكرة الاجتماعية للمجتمع وبفارق 24% لصالح العينة اللبنانية. ويبدو أن هذا الإتفاق قد تبلور نتيجة للفشل الذي مُني به المجتمعان العراقي واللبناني من جراء السلطة السياسية ومؤسساتها التي شكلتها أحزاب الإسلام السياسي في البلدين وبالأخص في العراق. وهذا التحديد لجهة الاستغلال يبدو أكثر وضوحاً عندما تم توجيه السؤال:

هل النخبة السياسية تستغل ذاكرتك الهوياتية (الدينية المذهبية الاثنية وغيرها) من أجل الحشد والدعم في صراعها السياسي لتحقيق مصالح معينة؟

فكان 90% و 97% في كل من العراق ولبنان على التوالي يؤيدون ذلك. وربما لهذا السبب هناك 84% و 98% في كل من العراق ولبنان يعتقدون أن تسييس وتوظيف وأدلجة الذاكرة يزيد فعل الشقاق والتنازع الاجتماعي.

خامساً: الذاكرة الوطنية: إشتمل هذا المحور على 20 سؤالاً. وكانت عينة الدراسة تعتقد أنه ينبغي بناء ذاكرة وطنية لمجتمعات ما بعد الصراع، فعند اجابتها عن السؤال المتمثل في: اذا كان مجتمعك قد مر بحالة صراع مجتمعي؛ هل تفضل بناء ذاكرة وطنية أو التمسك بالذاكرة الهوياتية (الدينية المذهبية الاثنية وغيرها)؟

كان هناك 91% و 95% لكل من العراق ولبنان على التوالي يفضلون بناء ذاكرة وطنية على التمسك بالذاكرة الهوياتية.

وفي سياق تشخيص مدى قدرة عينة الدراسة بوجه عام على التمييز بين الذاكرة الوطنية وذاكرة النظام السياسي وهو ما برز بشكل واضح في بيانات السؤال: هل أن الذاكرة الوطنية هي غير ذاكرة النظام السياسي؟

إذ كشفت الإجابات أن 90% و 96% لكل من العراق ولبنان على التوالي اختارت الإجابة بـ(نعم)، لذلك نجد عينة الدراسة عند توجيه السؤال:

هل أن ذاكرة النظام السياسي هي ذاكرة تعبر عن الفلسفة التي يعتنقها النظام السياسي القائم والجماعة الممارسة للسلطة؟ كانت الإجابة بنسبة 91% لكل من العنيتين العراقية واللبنانية بـ(نعم)، بالمقابل عند توجيه سؤال:

هل تعتقد أن الذاكرة الوطنية هي ذاكرة اجتماعية تعبر بشكل عادل ومتساوٍ عن ذكارات كل مكونات المجتمع وهوياته الدينية والعرقية والاثنية وغيرها؟ كانت الإجابات 96% و 93% لكل من العراق ولبنان اختارت الإجابة بـ(نعم).

وربما لهذا السبب ترى عينة الدراسة 98% و 100% لكل من العراق ولبنان أنه للعيش بسلام واستقرار ينبغي للمؤسسات الوطنية أن تعمل على إعادة بناء ذاكرة المجتمع، ولتحقيق هذا المطلب تتفق العنيتان بنسبة 96% و 98% لكل من العراق ولبنان على ضرورة تغيير أساليب التنشئة الاجتماعية، كما أن 93% و 100% لكل من العراق ولبنان ترى أنه ينبغي تغيير مناهج التربية والتعليم أيضا من أجل بناء ذاكرة وطنية اندماجية والابتعاد عن التعليم الانقسامي، فضلاً عن ذلك فإن 83% و 98% لكل من العنيتين العراقية واللبنانية تعتقد أن الكتب المدرسية المتعلقة بالتاريخ تعتمد أسلوب التلقين. من ناحية أخرى فإن عينة الدراسة عندما تم سؤالها:

هل تؤيد بناء ذاكرة اجتماعية وطنية في بلدك تضم كل الذكارات الاجتماعية لمكونات المجتمع (الدينية، الاثنية، القومية، وغيرها) وتعبّر عنها بشكل عادل ومتساوٍ؟

فإن 96% و 93% في كل من العراق ولبنان تؤيد ذلك. وربما لهذا السبب فضلت العنيتان 86% و 83% في كل من العراق ولبنان فضلت نسيان الماضي المؤلم عندما تم سؤالها:

هل تفضل نسيان الماضي المؤلم من أجل بناء ذاكرة وطنية تضم وتعبّر عن كل ذكارات الجماعات والهويات الأخرى (الدينية، الاثنية، القومية، وغيرها) في بلدك؟

لذلك ترى العنيتان 84% و 80% لكل من العراق ولبنان أنه للعيش بسلام واستقرار ينبغي أن يتضمن الخطاب السياسي والاجتماعي تجاوزاً لحالات الاحتقان والصراع، وأن لا يركز على أسباب الصراع أو على المتنازعين، وأن يعمل على تحديد أسباب الصراع وطرق حلها دون الإشارة للمتخاصمين كما في الجدول رقم (30):

جدول رقم (30) النسب المئوية لمضامين الخطاب السياسي والاجتماعي

الدولة	للعيش بسلام واستقرار ماذا ينبغي بالخطاب السياسي والاجتماعي أن يحدد؟		
	تحديد أسباب الصراع وطرق حلها دون الإشارة للمتخاصمين	تحديد المتخاصمين المتنازعين	تحديد أسباب الصراع
العراق	84 %	5 %	11 %
لبنان	80 %	3 %	17 %

ومن جهة أخرى نجد أن العينتين تتفقان على ضرورة تضمين خطابات الاحتفال بإحياء الذكرى؛ التركيز على بناء الإنسان والمستقبل بدلاً من التركيز على تذكر الآلام وجراح الماضي. لذلك كانت الإجابات حول سؤال: على ماذا ينبغي أن تركز الخطابات التي تلقى في مناسبات الاحتفال بإحياء الذكرى؟ وكان 89% و 88% لكل من العراق ولبنان على التوالي ترى أنه ينبغي التركيز على بناء الإنسان والمستقبل.

وربما ذلك يفسر لماذا ترى العينتان 68% و 70% لكل من العراق ولبنان أنه إذا صمنا على تذكر الأحداث والمآسي المريرة بشكل دائم لا يمكن أن نعيش بسلام واستقرار. وهذا يعني أن الاصرار على العيش في دائرة تذكر الأحداث والمآسي المريرة لن يؤدي إلى السلام والاستقرار. لذا تركز العينتان 93% و 86% لكل من العراق ولبنان على ضرورة التخلي عن الذاكرة المؤجبة للصراع.

المحور الثالث: استنتاجات الدراسة

خلصت الدراسة الى جملة استنتاجات أهمها ما يأتي:

1- تميزت العينة اللبنانية بأنها أكثر نضجاً واستقراراً من العينة العراقية من حيث الفئات العمرية؛ إذ كان فيها 38% من الفئة العمرية (50- فما فوق)، في حين كان فيها 10% من الفئة العمرية (20-29)، على خلاف العينة العراقية التي شكلت فيها الفئة العمرية (50- فما فوق) 17% فقط، بينما شكلت الفئة العمرية (20-29) 29% منها، بينما تقاربت العينتان في الفئات العمرية (30-39 و 40-49) إذ شكل مجموعهما 52% في لبنان و 54% في العراق. كما تميزت العينة اللبنانية عن العينة العراقية بفارق المشاركة النسوية إذ شكلت 43% من العينة بينما شكلت المشاركة النسوية في العينة العراقية 27% فقط، الأمر الذي يوحي بثقل وزن المرأة في المجتمع اللبناني ودرجة الوعي والانفتاح على الآخر.

من ناحية أخرى غلبت الديانة الإسلامية على العينة العراقية إذ شكل المسلمون 69% منها؛ بينما غلبت الديانة المسيحية في العينة اللبنانية إذ شكل المسيحيون 58% منها.

2- على الرغم من أن الذاكرة الجماعية تتعلق بالماضي ليس لأن الماضي يفرض نفسه؛ وإنما لكون الأشخاص يستحضرونه في الممارسة عبر هويتهم الاجتماعية⁽¹⁾، فقد أثبتت عينة الدراسة أنه على الرغم من أن أسباب الصراع ترتبط بالماضي 86% العراق و 97% لبنان؛ إلا أن العينتين لا تتذكران الماضي لأنه ماضي وإنما تتذكرانه من أجل الاستفادة من دروسه وعدم تكرارها مستقبلاً. لذلك كانت العينتان تفضلان العيش مع الحاضر والمستقبل 87% العراق و 89% لبنان. كما أن العينتان لا تريدان لابنائهما العيش مع الماضي 89% العراق و 91% لبنان، لأنهما تعتقدان أن الماضي يعمل على التفرقة أكثر مما يعمل على التوحيد 63% العراق و 80% لبنان. فضلاً عن ذلك فإن العينتين لا تنظران إلى الماضي بأنه مقدس أو أن كل أحداثه أحداث صحيحة، بل تعتقدان أن أحداث الماضي صحيحة نسبياً (إلى حد ما) 49% العراق و 68% لبنان، كما أن هناك 42% من العراق و 23% من لبنان يعتقدون أن أحداث الماضي غير صحيحة. وهو ما يؤكد رغبة العينتان في العيش مع الحاضر لأجل المستقبل، لذا فإن استذكار الماضي وفقاً لبيانات العينتان يتم من أجل الاستفادة من دروسه لعيش حاضر ومستقبل أكثر استقراراً، وهذا يبدو خلافاً لما يثبته بعض الباحثين من أن أحداث الماضي لها تأثير حاسم في ذاكرة المستقبل⁽²⁾. ولعلّ مثل هذا المنظور يصدق على مجتمعات أخرى وأحداثٍ بعينها من مثل "الهولوكوست" أو "قرن الاذلال في الصين" على سبيل المثال ولا يصدق على كل المجتمعات بصفة عامة.

3- كشفت الدراسة عن اختلاف المرجعيات الثقافية للمجتمعين العراقي واللبناني التي نقشت آثارها في حفريات الوعي الجمعي، وعلى وجه الخصوص مسألة الماضي المنقول شفاهاً والماضي المنقول كتابة. إذ أيدت العينة العراقية أن أكثر المصادر صدقية لنقل الماضي هو الماضي المنقول شفاهاً 47% في حين كان الماضي المنقول كتابة 18%، بينما كانت المصادر الأكثر صدقية للعينة اللبنانية هو الماضي المنقول كتابة 47% بينما الماضي المنقول شفاهاً كان 14% فقط، ويرجع ذلك إلى طبيعة الحياة الاجتماعية والنمط الثقافي السائد في كلا المجتمعين، وربما الأحداث المريرة للعنف الهوياتي الذي

¹ Larry Ray and Slawomir Kapralski , Introduction to the special issue – disputed Holocaust memory in Poland, Holocaust Studies, A Journal of Culture and History, Vol. 25, No. 3, (Britain, Francis & Taylor, 2019), p. 211.

² قارن مع : Larry Ray and Slawomir Kapralski, Ibid., p .213.

فتك بالمجتمع العراقي منذ عام 2003 ومازال مستمرا (وإن كان نسبياً حالياً) لحين كتابة هذه السطور جعل من العلاقات والروابط الأولية أكثر تماسكاً واستحضرًا، فكانت العائلة والعشيرة والقبيلة أكثر الروابط والبيئات التي وفرت ملاذاً آمناً للهويات المجتمعية في صراعها في خضم العنف الهوياتي. فحين انكشف ضعف الدولة العراقية وعدم قدرتها في توفير الحماية للمجتمع تقدمت القبيلة والعشيرة على الدولة في هذا المضمار بتوفير الأمن الهوياتي الذاتي لافرادها⁽¹⁾، وفي بيئة تتقدم فيها القبيلة والعشيرة على بقية الروابط الاجتماعية والمدنية فمن الطبيعي يكون النقل الشفوي للماضي عبر استذكار الأحداث المهمة والشخصيات البارزة من أبرز عمليات استحضر الماضي لمواجهة عنف الحاضر؛ وبالنتيجة يغدو الماضي المنقول شفاهاً هو الأكثر صدقية لدى العينة العراقية من بين المصادر الأخرى.

أما العينة اللبنانية فإن طبيعة ونمط الثقافة السائدة في المجتمع اللبناني فرضت نفسها وبالأخص أن لبنان يعد بلداً سياحياً منفتحاً وفيه الحياة المدنية والروابط المدنية أكثر حضوراً من الروابط الأولية؛ سيما وأن العينة اللبنانية عند الإجابة على الاستبانة كانت قد تجاوزت حالة العنف الهوياتي لنحو ثلاثة عقود وهي تختلف عن العينة العراقية التي مازالت تعيش حالة العنف الهوياتي؛ إذ كانت العينة اللبنانية ترى في الماضي المنقول كتاباً هو أكثر المصادر صدقية أمام التراجع الملحوظ للماضي المنقول شفاهاً.

4- كشفت عينة الدراسة أن الاحتفاء بالذكرى عمل على تزويد الضحايا بأدوات للتعامل مع الماضي. لذا أكدت العينتان أن الاحتفال بالذكرى عزز لديها الشعور بالهوية الوطنية 58% العراق و 60% لبنان، كما عزز لديها الشعور بالتسامح والتعايش إذ كان مجموعهما في العراق 76% بينما كان مجموعهما في لبنان 90%. وعلى الرغم من أن إحياء الذكرى يعده بعض الباحثين بأنه عمل سياسي ينطوي على إعادة تنظيم الماضي بالنسبة للحاضر⁽²⁾. إلا أنه على الرغم من ذلك فإن العينتين فضلت إخضاع الاحتفاء بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها 77% العراق و 62% لبنان. ذلك أن الاحتفاء بالماضي إذا ما ترك دون رقابة ودون تقنين وسيطرة من الممكن أن يتحول الى مناسبة للاحتقان الطائفي والمذهبي والقومي وغيرها من أشكال الاحتقان الهوياتي، لذا أكدت العينتان على ضرورة إخضاع الاحتفاء بالماضي لرقابة الدولة ورعايتها، ويبدو أن معظم المستبنيين في عينة الدراسة لا يريدون أن يكون الماضي سبباً في إحداث الفرقة والافتتال لدى الأجيال الجديدة بقدر ما يكون دافعاً لنسيان الماضي. ذلك أنهم يجذبون بوجه عام للنصب

¹ هشام داود، المجتمع والسلطة في العراق المعاصر، في: إسحاق نقاش و(آخرون)، المجتمع العراقي حفريات سوسولوجية في الأنتيات والطوائف والطبقات، (بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص 167.

² Cillian McGrattan, Memory: Politics and Identity: Haunted by History, (UK, Palgrave Macmillan, 2013), p. 10.

الوطنية 87% العراق و 92% لبنان، مما يؤكد شعورهم الوطني ورغبتهم في انتهاج التعايش والتسامح إزاء الآخر وكذلك نسيان أحداث الماضي المؤلم.

5- إن الحديث عن الماضي في المجتمعات التي خرجت من حالة الصراع يتضمن جوانب سياسية وأخلاقية لا يمكن الفصل بينهما. إذ إن ديناميكيات الهوية تتعلق بالقيم؛ ولما كان المجتمع قد خرج من حالة صراع هوياتي فعندئذ يكون من الطبيعي الحديث حول القيم التي يراد إضفاؤها على المستقبل لتكريس حالة السلام عبر الثقة بالآخر وبناء هوية وطنية⁽¹⁾. وعلى الرغم من أن العينتين عاشتا حالة الصراع الهوياتي. إلا أن الثقة بالآخر وفي الماضي المنقول من الآخر تعطي مؤشرات للتعافي والخروج من حالة الصدمة إلى النسيان وتجاوز الألم الماضي. وما يؤكد هذه النتيجة أن مؤشرات الثقة في الآخر على الرغم من كونها مؤشرات نسبية إلا أنها ذات طبيعة ايجابية. فقد كشفت العينة العراقية أن هناك 13% لا تثق بالآخر مقابل 16% تثق بالآخر بشكل مطلق و 71% تثق بالآخر نسبياً (إلى حد ما). بمعنى أن هناك 87% تثق بالآخر (سواء بشكل مطلق أو نسبي)، وهذا يعطي مؤشرات ايجابية على الرغبة في العيش بسلام والاستعداد لتجاوز حالة الصراع خاصة أن العينة العراقية مازالت تعاني من العنف الهوياتي سواء تلك التي يقوم بها تنظيم داعش الارهابي أو التي تقوم بها تموضوعات القوة والنفوذ للمجاميع المسلحة خارج إطار الدولة.

ولا يختلف الحال كثيراً في العينة اللبنانية، فقد أشارت بيانات الثقة في الآخر الى أن نسبة 45% تثق بالآخر بشكل مطلق و 45% تثق بالآخر نسبياً (إلى حد ما)، بمعنى أن مجموعهما 90% مقابل 10% لا تثق بالآخر، وهو أيضاً مؤشر على تعافي الحالة اللبنانية من آثار الصراع الهوياتي. بالمقابل هذه الثقة بالآخر انعكست على الشعور بضرورة عدم تميّز الهوية الفرعية (الدينية، المذهبية، القومية، وغيرها) عن هويات الآخرين في المجتمع. فقد رفض 66% من المستبنيين العراقيين فكرة التميّز عن هويات الآخرين و 21% ترفض التميّز نسبياً (إلى حد ما) مقابل 13% فقط تؤيد التميّز في الحالة العراقية. وكذا الحال للعينة اللبنانية، فهناك 78% ترفض أن تتميز هويتها عن هويات الآخرين و 9% ترفض التميّز نسبياً (إلى حد ما) و 13% فقط تؤيد التميّز. فضلاً عن ذلك فإن هناك 83% و 78% في كل من العراق ولبنان تفضل أن يعيش في منطقتها أكثر من هوية واحدة. وهو ما يكشف بالضرورة عن كون المجتمعين العراقي واللبناني يعيشان في طور نسيان الموروث المسبّب للصراع.

¹ Cillian McGrattan, op. cit, p.7-8.

6- تخضع الذاكرة للتسييس والأدلجة حين يتم تقديم رواية محددة عن الماضي تعبر عن التاريخ الرسمي الذي يعتنقه النظام السياسي ويفرضه قسراً على المجتمع، ويصبح بذلك الأساس للهوية المشتركة للمجتمع⁽¹⁾ ، وتوافقاً مع ذلك كشفت العينتان أنه نتيجة للصراع بين الفرقاء السياسيين وأسباب سياسية تم تسييس الذاكرة الهوياتية فهناك 87% و 97% في كل من العراق ولبنان يعتقدون أنه تم تسييس الذاكرة سواء بشكل مطلق أو بشكل نسبي. كما أشرت العينتان 90% و 97% من العراق ولبنان أن النخب السياسية تستغل الذاكرة الهوياتية في الصراع السياسي، وهو ما انعكس على تناقص شرعية الحكومات القائمة ومؤسساتها الرسمية. إذ هناك 3% و 4% فقط في كل من العراق ولبنان يثقون بالمؤسسات الحكومية، فضلاً عن ذلك فإن هناك 4% و 1% فقط في كل من العراق ولبنان على التوالي يعتقدون أن المؤسسات الحكومية تحترم القانون. وهذا مؤشر خطير ينم عن عدم تمكن الحكومات القائمة ومؤسساتها الرسمية من تحقيق شرعيتها بنظر المجتمع، الأمر الذي يعني أن سياسات الحكومة لا تحظى بالقبول والتأييد، وهو ما يوحي أن الصراع الهوياتي الذي عانى منه المجتمع هو صراع ذو خلفية وأسباب سياسية بالدرجة الأساسية.

7- كشفت عينة الدراسة عن القدرة على التمييز بين ذاكرة النظام السياسي والذاكرة الوطنية 90% العراق و 96% لبنان، كما كشفت عن وجود رغبة كبيرة في بناء ذاكرة وطنية تضم كل الذاكرات الاجتماعية لكل الهويات الفرعية في المجتمع وتعتبر عنها بشكل عادل بنسبة 96% في حالة العراق و 93% في حالة لبنان، مما يؤيد بالضرورة كونهما يعيشان حالة من التعافي من الصراع الهوياتي؛ خاصة وأن العينتين أشرتا استعداداً لنسيان الماضي المؤلم من أجل بناء ذاكرة وطنية 86% و 83% في كل من العراق ولبنان على التوالي. وهذا يعني أن هناك رغبة وموافقة على ضرورة هندسة الذاكرة الاجتماعية وتفكيك البنى التقليدية وإعادة تركيبها بما يتوافق مع بناء هوية وطنية جامعة. لذا نجد هناك رغبة قوية في بناء هوية وطنية تضم كل الهويات الفرعية (الدينية، المذهبية، القومية، وغيرها) 96% و 100% في كل من العراق ولبنان على التوالي.

وعلى الرغم من أن هندسة المجتمع مهمة تقوم بها الدولة إلا أن عينة الدراسة كشفت عن حالة وعي كبير ورغبة قوية في أن تقوم المؤسسات الوطنية بعملية إعادة هندسة الذاكرة الوطنية 96% العراق و 100% لبنان. كما كشفت عن وعي كبير بأن مهمة بناء ذاكرة وطنية وبناء هوية وطنية هي عملية إعادة تأهيل تستوجب تغيير أساليب التنشئة الاجتماعية 96% العراق و 98% لبنان، وذلك لما توفره

¹ بول ريكور ، الذاكرة التاريخ النسيان، ترجمة: جورج زينات، (بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009)، ص 143.

التنشئة الاجتماعية من قاعدة للبنية الرمزية الوطنية التي يستند اليها النظام السياسي في تكوين الوحدة الوطنية والهوية الوطنية، كما كشفت الدراسة عن الرغبة في تغيير مناهج التربية والتعليم 93% العراق و 100% لبنان، وذلك لما للبيئة التعليمية -بما فيها من معلمين ومناهج دراسية وسياسات تعليمية وبنية تحتية- من دور أساسي في بلورة ذاكرة جماعية للمجتمع. إذ تشكل البيئة التعليمية قاعدة أساسية في تزويد المجتمع بالمعلومات حول التاريخ والماضي^(1*). كما كشفت عينة الدراسة عن الرغبة الكبيرة في التخلي عن الذاكرة المؤججة للصراع 93% العراق و 86% لبنان، فضلا عن ضرورة أن يتضمن الخطاب السياسي التركيز على بناء الإنسان والمستقبل 89% العراق 88% لبنان. وهذا ينم عن الوعي العالي لعينة الدراسة بضرورة عدم احتكار الفضاء العام لهوية معينة أو جهة معينة وأن يكون الفضاء العام متاحاً للجميع طالما أن الجميع يشتركون بالمواطنة، فللكل الحق بالتعبير شرط عدم الخروج عن مبادئ وقيم المواطنة. لذا كانت العينتان تريان أن ماضيهما ليس أكثر أهمية ولا أكثر صحة من ماضي الآخرين.

الخاتمة

في المجتمعات المنقسمة اجتماعياً ينبغي على سلطات الدولة أن تعمل على حل الخلافات المسببة لتلك الانقسامات وتجنب المجتمع حالات الصراع أو تكرارها، وفي حالة عينة الدراسة (العراق ولبنان) أبدت رغبة كبيرة في السلام واستعداداً لتجاوز سلبيات الاجتماع المدني، وتأكيد رغبتها بسلام مجتمعي عبر تجاوز الذاكرة الموججة للصراع من خلال تغيير أساليب التنشئة الاجتماعية وتغيير مناهج التربية والتعليم بحيث تعمل على رص الصف ووحدة المجتمع.

إلا أن المشكلة لم تكن في المجتمع بالدرجة الأساس، على الرغم من أنه كان أداة استخدمت في الصراع. بل إن المشكلة تكمن في الجهاز الحكومي الرسمي في كلا البلدين، لأنه فاقد للشرعية السياسية في نظر المجتمع وهذا لا يؤهله لبناء ذاكرة وطنية. وهذا يستوجب من النظام السياسي أن يعمل على إصلاح منظومة العمل السياسي كلها من ايدولوجيا وأحزاب سياسية ومنظومات عمل سلوكية وغيرها. إذ

^(1*) ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006 بينت أن معلومات الطلاب حول الحرب الاهلية الأمريكية كانت 55% من المناهج الدراسية و30% من المعلمين (أي إن البيئة التعليمية تسهم بـ 85% من معلوماتهم)؛ وأن معلوماتهم حول الحرب العالمية الثانية كانت 48% من المناهج الدراسية و29% من المعلمين (أي إن البيئة التعليمية تسهم بـ 77% من معلوماتهم) لمزيد من التفاصيل يُنظر:

Henry L. Roediger III et al. "The Role of Repeated Retrieval in Shaping Collective Memory", In: Pascal Boyer and James V. Wertsch (Eds), op. cit, p 143-142 .

إن الأحزاب السياسية في كلا البلدين هي أحزاب هوياتية قائمة على أسس انقسامية طائفية- مذهبية - قومية، لذا فإن إصلاح منظومة العمل السياسي ضروري جداً لتمكين مؤسسات الدولة الرسمية من إصدار استجابات متسارعة لتلبية حاجات ومطالب المجتمع، لتزيد بذلك من ثقة المجتمع بمؤسسات النظام السياسي ومن ثم ارتفاع مؤشر شرعيته. لأن ارتفاع مؤشر الشرعية في نظر المجتمع يعني أن النظام السياسي ومؤسساته الرسمية ستحظى بتأييد مجتمعي، وستكون قادرة على وضع الخطط اللازمة لتجاوز حالة الانقسام المجتمعي والتعايش والثقة بالآخر، ومن ثم الوصول لمرحلة تأسيس الذاكرة الوطنية.

وختاماً توصلت الدراسة الى جملة توصيات أهمها ما يأتي:

أولاً: أن تعمل مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات صنع السياسات العامة في كلا البلدين على إصلاح منظومتها الخاصة برسم وتنفيذ السياسات العامة، وضرورة إصدار استجابات متسارعة لتلبية حاجات ومتطلبات مجتمعاتها لينعكس ذلك على تحسن أداء النظام السياسي ومؤسساته الرسمية وارتفاع مؤشر شرعيته السياسية. إذ مازالت تلك المؤسسات غير قادرة على إصدار تلك الاستجابات المتسارعة وهو ما فاقم من تناقص شرعية نظمها السياسية.

ثانياً: للحفاظ على حالة السلام المتحقق وتجاوز حالة الصراع ينبغي على الحكومات خصوصاً في العراق أن تعمل على تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية بشكل صحيح وصولاً للمصالحة المجتمعية، وبصفة خاصة أن مؤسسات الدولة لم تعمل على تطبيق تلك المبادئ بشكل سليم. فلم يزل الضحايا يعانون من آلام الانتهاكات التي تعرضوا لها ولم يستطيعوا تجاوزها (إبان فترة العنف الهوياتي قبل 2014 أو فترة الأعمال الإرهابية بعد 2014 واحتلال داعش لبعض المدن العراقية وما رافقها من انتهاكات لحقوق الانسان سواء قبل عمليات التحرير أو أثنائها أو بعدها). فضلاً عن ذلك فإن هناك عشرات الآلاف من الضحايا الذين لم يحصلوا على التعويض المناسب عن الأضرار التي لحقتهم سواء من جراء العمليات الإرهابية أم من جراء العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب. لذا فإن تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية بشكل سليم يسهم في رفع مؤشرات المصالحة المجتمعية التي ستعكس على ارتفاع مؤشر الثقة بالآخر مستقبلاً.

ثالثاً: على المؤسسات الحكومية أن تنتهج سياسة وطنية تشاركية تعمل على إصلاح مناهج التربية والتعليم بما يعزز تجاوز الانقسام والصراع ويعمل على إعادة اللحمة المجتمعية بالشكل الذي يسهم في بناء ذاكرة وطنية. إذ إن لمناهج التربية والتعليم أثر كبير في شحذ المعلومات ونقل التاريخ الى المجتمع عبر البيئة التعليمية بما تحتويه من مناهج دراسية ومعلمين وسياسات تعليمية وبنى تحتية تُسهم في

ترسيخ الاستقرار عبر التركيز على التعليم الاندماجي ونبذ التعليم الانقسامى من ناحية، وعبر التركيز على احترام القانون والتربية على قيم المواطنة واحترام وقبول الآخر، فضلاً عن التركيز على الوفاق الاجتماعى الوطنى ونبذ التفرقة والصراع من ناحية ثانية؛ وبما يعزز قيم الوطن الواحد والمصير المشترك. إذ مازالت مناهج التربية والتعليم وعموم البيئة التعليمية غير قادرة على الاسهام فى بناء الذاكرة الوطنية، بسبب اعتمادها على التعليم التلقينى دون التحليلى من ناحية؛ وافتقارها لأساليب وأدوات التعليم الاندماجى من ناحية ثانية، وفقدان أدوات التربية على المواطنة والتعليم من أجل المواطنة من ناحية ثالثة.

رابعاً: أن تعمل المؤسسات الحكومية مع مؤسسات المجتمع المدنى المستقلة على تغيير أساليب التنشئة الاجتماعية عبر تغيير النمط الثقافى السائد فى المجتمع وتحويله إلى نمط ثقافة تشاركية. إذ مازالت أنماط الثقافة التقليدية وثقافة الخضوع (فى المجتمع العراقى مثلاً) هى السائدة مما يسهم فى ترسيخ بنى النظام التقليدى وأطره الاجتماعية وهو ما يعرقل وجود ذاكرة وطنية.

خامساً: أن تحرص المؤسسات الرسمية على توجيه وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية ووسائل التواصل الاجتماعى بشكل إيجابى، عبر بث الوعي الوطنى بما يعزز اللحمة الاجتماعية الوطنية ويتجاوز حالة الاختلاف. وهو ما يسهم فى زيادة الثقة بالآخر ويرفع مؤشرات السلم المجتمعى وبناء ذاكرة وطنية مستقبلاً. لاسيما وأن الذاكرة التاريخية لكلا المجتمعين تشتمل على محطات التوافق والوفاق الوطنى والسلم المجتمعى؛ وأن حالة الصراع والاقترال هى حالة شاذة فى تاريخ المجتمعين، فهى وإن تكررت فى أكثر من مناسبة فإنها تكررت بدواعى وأهداف سياسية وليست مجتمعية، وهى تظهر فى حالات التأزم والصراع السياسى على المصالح والنفوذ. بيد أن المشكلة أن تلك الوسائل بما فيها وسائل التواصل الاجتماعى بعيدة عن التوجيه الإيجابى فى كثير من الأحيان؛ إذ أضحت وسائل تفرقة وهدم للنسيج المجتمعى أكثر منها وسائل لتعزيز اللحمة الوطنية، نتيجة لغياب الوعي الوطنى فى تحويل هذه الوسائل نحو بناء الوحدة الوطنية.